

السيد رئيس الجلسة:

لا. راه ما عندها علاقة، ما عندهاش، هاذ الشي ديال البارح الجزء الأول، راه داز البارح.

المستشار السيد ادريس الراضي:

هذا هو الإشكال دابا اللي مطروح، هذا هو الإشكال.

السيد رئيس الجلسة:

يلاه تفضل.

المستشار السيد ادريس الراضي:

وغادي نسول الإخوان واش هاذ الشي عنده علاقة ولا ما عندوش؟ عندو علاقة ولا ما عندوش؟

السيد رئيس الجلسة:

واش في الجزء الأول؟

السيد الرئيس، يلاه تفضل.

المستشار السيد ادريس الراضي:

راه ماشي إنسان اللي ما تعرفش آش تنقول، الله يكثر خيرك، ودابا ما فهمتش.. وا ما عندو علاقة بالتصويت. خليني نكمل آصاحي، خليني، ماشي شي واحد اللي ما تيعرفش، راه من 97 وأنا في البرلمان.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل الله بخليك، قول آش عندك وصافي، ما كاين وقت.

المستشار السيد ادريس الراضي:

هاذ التعديل، السيد الرئيس، قلت لك المادة 10 مكرر، والرسالة اللي كانت تحالت على الرئاسة ها هي. إذن كاين خطأ وهاذ الخطأ كيفاش غادي تديروا له؟ لأن هاذ التعديل البارح ما دازش، والإخوان ها هما كاينين، بخصوص ذاك الشي ديال الإعفاء ديال الفلاحة من ديون ماء السقي، كيفاش غادي تديروا لهاذ الإشكال دابا اللي مطروح؟ ها الرسالة اللي أرسلنا لكم.

الرئيس البارح اللي كان متأس قال لك أودي غدا غادي يمكن لكم تقدموا هاذ التعديلات، قالها لي وقالها للأخ بنشماش. دابا احنا في حيرة من أمرنا، ابغيتونا آش قال واحد ندوزو هاذ التعديل واخا هي غير هضرة ونعاودو التصويت، الوزراء ما حاضرينش باش يجاوبوا، هاذ الشي اللي تخلطوا علي أنا العارم فيه ما عرفتش كيفاش غادي ندير فيه. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. نقطة نظام؟ تفضل.

محضر الجلسة رقم 854

التاريخ: الثلاثاء 10 صفر 1434 (25 ديسمبر 2012)

الرئاسة: المستشار السيد شيخ أحمدو أدبا، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعتان وست عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة العشرين صباحا.

جدول الأعمال: الشروع في مناقشة الفرق والمجموعات النيابية لمشروع الميزانيات الفرعية المتضمنة بمشروع قانون المالية رقم 115.12 للسنة المالية 2013.

المستشار السيد الشيخ أحمدو ادبا، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. نعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخص مجلس المستشارين هذه الجلسة لتدخلات الفرق البرلمانية والمجموعات لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص كل لجنة. أولا، الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد ادريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الرئيس،

كنا نتمنى أنه يكون معنا وزير المالية، لأن البارحة، خلال جلسة البارحة لم يدرج واحد التعديل ديال المادة 10 مكرر، بعدما درنا نقطة نظام البارح، كان السيد الرئيس السي فضيلي قال لنا أودي هاذ التعديل هذا غدا إن شاء الله غادي يكون في الجزء الثاني، والإخوان راهم كانوا سمعوا الرد ديال.. اسمح لي تكمل لك، احنا دابا غادي نسجلو هاذ المسائل باش تسجل على..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، الله بخليك، نقط النظام في التسيير ديال الجلسة.

المستشار السيد ادريس الراضي:

وراه التسيير ديال الجلسة.

المستشار السيد محمد فضيلي:

شكرا السيد الرئيس.

بما أن الأخ الرئيس المحترم ذكر السمية ديالي وذكر الرئاسة، بغيت نذكر بمقتضيات القانون الداخلي للمجلس التي تنص على أنه جميع التعديلات يجب أن تقدم أمام اللجنة المالية، وإذا قبلت كيترفع في شأنها تقرير إلى الجلسة العامة، ويتداول فيها وتزكى أو ترفض من طرف المجلس.

التعديل اللي أشار له الأخ، الرئاسة لم تتوصل به ولم تناقشه ولم يبت فيه المجلس. وبما أن المجلس قد صادق على الجزء المتعلق بالمداخيل البارحة، نعتبر بأن الأمر قد انتهى.

إذا وقع إغفال على تعديل ما، فاحنا لم نتوصل به، وغادي تلقاو في الملف ديال الرئاسة جميع التعديلات المقدمة من طرف جميع الفرق وتم البت فيها. إذا تم الإغفال من طرف فريق، لم يبعث به للرئاسة فيتحمل مسؤوليته.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الله يخليك، السي الراضي، راه قلت لك أن الموضوع..

المستشار السيد إدريس الراضي:

إذا سمحتم، السيد الرئيس، أنا أشكر السيد رئيس الجلسة المحترم بعدما قال إذا كاين إغفال، أنا أقول راه كاين إغفال وأتمنى من الإخوان..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن الكلمة لمقرر لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لتقديم تقرير اللجنة، حول الميزانيات التي تدخل في اختصاصاتها. تفضل السيد المقرر.

المستشار السيد عبد السلام البار:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

يشرفني أن أعرض على أنظاركم وعلى مسامعكم موجزا للتقرير الذي أعدته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في إطار اختصاصاتها برسم السنة المالية 2013، ويتعلق الأمر بـ القطاعات التالية:

- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛

- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة؛

- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة؛

- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التشغيل والتكوين المهني؛

- قطاع التكوين المهني؛

- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية؛

- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاتصال؛

- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والرياضة؛

- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر؛

- مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير؛

- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

هذا، وقبل التطرق إلى أهم القضايا والمشاكل التي حظيت باهتمام بالغ من طرف السيدات والسادة المستشارين داخل هذه اللجنة، وخلال دراستها لمجمل مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاصاتها، أنشرف في البداية أن أتقدم باسمي الخاص ونيابة عن كافة السيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة بخالص الشكر للسادة الوزراء على عروضهم القيمة والشاملة وعلى ما قدموه من شروحات وإيضاحات وبيانات أغنت النقاش والحوار، والذي تم فيه تناول مختلف القضايا المرتبطة بهذه القطاعات السالفة الذكر.

كما أتقدم أيضا بأحر التشكرات والتقدير إلى الإخوة أعضاء اللجنة والإخوة الموظفين، أعضاء لجنة التعليم وإلى رئيسها وكل من ساهم في إنجاز هذا المشروع أو هذا التقرير القيم.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال دراسة هذه المشاريع الميزانيات، تبين بشكل ملموس مدى الارتباط الوثيق بين مختلف القطاعات، وخاصة بين منظومة التربية والتكوين.

إخواني، أخواتي،

السادة الوزراء،

إن السياق العام الذي تندرج فيه مشاريع هذه الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2013 يندرج ضمن تفعيل التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، المستوحاة من خطابه ليوم 20 غشت 2012 بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، والذي وضع فيه جلالاته المنظومة التربوية مرة أخرى في صدارة الأولويات والأسبقيات الوطنية، حيث يقول جلالاته: "لا ينبغي أن تضمن فقط حق الولوج العادل والمنصف القائم على المساواة إلى المدرسة والجامعة لجميع أبنائنا، وإنما يتعين أن تخولهم أيضا الحق

والحرية الدائمة لسوق الشغل والتي تستوجب التكيف المستمر لتلبية احتياجات ومتطلبات المجتمع وتنمية الاقتصاد القائم على المعرفة.

وفي هذا الصدد، أكد على ضرورة تثمين البحث العلمي وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وذلك من خلال مواصلة تعزيز التقارب بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي عبر شبكتي نشر التكنولوجيا والهندسة الصناعية وبرنامج (INNOVACT) لدعم مشاريع البحث التنموي والابتكار المنجزة في إطار شراكة بين المقاولات ومؤسسات البحث.

كما يقتضي الأمر كذلك تعزيز وتكثيف قطاع التكوين المهني حتى تكون عروض التكوين أكثر ملاءمة مع جميع حاجيات الاقتصاد الوطني في مختلف فروع الصناعة والخدمات، وخصوصا منها الخدمات المرحلة والتكنولوجيات الجديدة.

وفي هذا السياق، أوضح السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، أنه رغم المكتسبات المحققة، فإن نظام التكوين المهني تواجهه عدة تحديات عليه رفعها، أهمها:

- مواكبة الاستراتيجيات القطاعية والأوراش الهيكلية التي تشهدها بلادنا للاستجابة لمتطلباتها من الموارد البشرية المؤهلة؛

- الطلب الاجتماعي المتزايد من طرف الشباب والمقاولات على التكوين باعتباره عاملا حاسما في تسيير الاندماج المهني وفي إعاش التشغيل والحفاظ على الشغل.

وتم التأكيد كذلك في هذا الصدد على ملاءمة أفضل للتكوين مع متطلبات سوق الشغل، وتزويد المقاولات بتكوين ذي مهارات عملية.

وإذا كان التعليم والتكوين بجميع أنواعه يمثل إحدى الأوراش الوطنية الكبرى التي يتم الحرص على تفعيلها من أجل بناء نموذج اجتماعي ديمقراطي، فإن لقطاع الاتصال والثقافة والشباب والرياضة دور مماثل لمواجهة التحديات الكبرى التي تتطلب من الجميع رفعها بعزم وثبات عن طريق المبادرات الإصلاحية العميقة، وذلك بتكثيف التواصل والحوار الجاد بين جميع المؤسسات الفاعلة في المجتمع.

وفي هذا الصدد، صرح السادة الوزراء المعنيون بهذه القطاعات أنه سيتم مواصلة كل الجهود التي تبذلها حكومة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، من أجل تعزيز البنية التحتية والثقافية والرياضية عبر إنجاز مؤسسات القرب، كالمكتبات العمومية ودور الثقافة ودور الشباب والمعاهد الموسيقية والملاعب السوسيو رياضية ومعالجة مشكلة الشغل بالملاعب من خلال إشراك عدد من الفعاليات القانونية والأمنية والإعلامية لمعالجة الظاهرة بمقترحات علمية ومقاربة شمولية.

وعلى المستوى الاجتماعي، أكد السادة الوزراء من خلال عروضهم على النهوض بالعمل الاجتماعي وتوسيع دائرة الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين في إطار نهج شراكة مع جمعيات الأعمال الاجتماعية.

في الاستفادة من تعليم موفور الجدوى والجاذبية وملائم للحياة التي تنتظرهم، كما يجب أن تهدف إلى تمكين الشباب من تطوير ملكاتهم واستثمار طاقاتهم الإبداعية وتنمية شخصيتهم للنهوض بواجبات المواطنة، في مناخ من الكرامة وتكافؤ الفرص، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" انتهى كلام جلالتهم.

كما تتزامن هذه المشاريع مع ثاني سنة في الزمن الحكومة الحالية وتفعيل مخطط العمل القطاعي الذي أعدته هذه القطاعات الحكومية للفترة 2013-2016، وذلك بناء على توجهات البرنامج الحكومي.

وهكذا، لا بد من مواصلة الجهود لتحقيق التنمية الشاملة ورفع من مستوى الخدمات الاجتماعية من أجل ترسيخ سياسة القرب وتعميق التضامن على صعيد مختلف القطاعات الاجتماعية والعمل على التزليل السليم للدستور وإقرار الحكامة الجيدة في التسيير والتدبير وربط المسؤولية بالمحاسبة من أجل التخفيف من حدة البطالة والفقر، مما يستدعي اتخاذ إجراءات جريئة وحاسمة لتدارك الخصاص المسجل في عدد من المجالات، وخصوصا منها التعليم والتكوين والصحة والشباب والرياضة وتنمية الخطاب والوعي الديني والحفاظ على الهوية الوطنية الموحدة.

ونظرا للعناية والاهتمام المتميزين اللذين يوليها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله لمنظومة التربية والتكوين، فيجب العمل على ضرورة مواصلة تسريع وتيرة إصلاح المنظومة التعليمية من أجل بناء مجتمع المعرفة من خلال استعادة ريادة الجامعة المغربية في التكوين والإشعاع والبحث العلمي وتوفير الشروط اللازمة لجودته وتحسين حكامته تدبير قطاع التعليم العالي وتشجيع التكوين في المجالات المفتوحة أكثر مع مختلف الفاعلين، من قطاعات عمومية وغرف وجمعيات مهنية ورفقاء اجتماعيين ومنظمات غير حكومية ومقاولات، وتشجيع المتدربين بثقافة المقاولات والحرص على الحفاظ الجامعة على دورها في مجال التنمية ونشر العلم والمعرفة والثقافة والمساهمة في ترسيخ الهوية المغربية بكل مكوناتها وروافدها، وكذا العمل على رفع نسبة التمدرس في التعليم الابتدائي وتخفيض نسبة الهدر المدرسي وتعميم لوجج الإعلاميات في المؤسسات المدرسية وتوجيه الطلبة نحو الشعب العلمية والتقنية وملاءمة منظومة التربية والتكوين للحاجيات والظروف الجهوية والإقليمية والمحلية، وتمكين المؤسسة التعليمية من القيام بمختلف وظائفها التربوية والإدارية والمالية والاجتماعية كذلك، وبلورة مجموعة من الإجراءات الإستراتيجية والعلمية الرامية لتحقيق الفعالية والنجاحة الضرورييتين في تدبير وتحفيز الموارد البشرية وتدبير انتشارها وحركتها وتقوية قدراتها وكفاءاتها.

وأوضح السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر أن الموسم الجامعي 2012-2013 أصبح يشكل محكا أساسيا وحاسما في مسار إصلاح منظومتنا التربوية، ويتوخى تحصين المكتسبات ومواجهة التحديات الكبرى للمنظومة، خاصة منها الضغط الكبير للطلب الاجتماعي بسبب الارتفاع الكبير لعدد حاملي شهادة البكالوريا للسنة الثالثة على التوالي

سياسة عدم التمرکز، جعلت الوزارة من تطبيق الجهوية أداة للحكومة الجيدة، حيث بادرت إلى خلق 16 مديرية جهوية للصحة، مع تحديد المسؤوليات المنوطة بها ومراجعة اختصاصات المصالح الخارجية وتزويدها بالموارد اللازمة لمباشرة مهامها، كما قامت أيضا بخلق المستودعات الجهوية للأدوية.

وبخصوص قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، فقد تم استحضاره من طرف السادة المستشارين في كل القطاعات التي تم تدارسها، مؤكداً على ضرورة معالجة كل الاختلالات الاجتماعية، كالقصور والتهميش والعوز والفوارق المبنية على النوع الاجتماعي، وكذا العمل على الحد من تفشي بعض الظواهر الاجتماعية كظاهرة تشغيل الأطفال وظاهرة التسول، والعمل على إدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وترسيخ المشروع الوطني النموذجي المبني على حقوق الإنسان، وتسريع وتيرة التنمية البشرية العادلة والدائمة.

وهكذا، لوحظ أن السياسة الاجتماعية الناجعة هي التي تجعل احتياجات الشعب المغربي في مركز صنع السياسات الحكومية، وبأنها كفيلا بتحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، وهي ركن أساسي لأي إستراتيجية إنمائية وطنية.

وفي هذا الإطار، تمت الدعوة إلى مواصلة الإصلاحات الكبرى التي قام بها المغرب، والتي همت بالأساس المجال التشريعي والحقوقى الذي أفرز مدونة الشغل ومدونة الأسرة وقانون الجنسية والانخراط في الأوراش المفتوحة الداعمة للعمل والخدمة الاجتماعية كبرنامج المساعدة الطبية "RAMED¹" وتفعيل صندوق التكافل العائلي واستثمار "صندوق دعم التماسك الاجتماعي" وتقديم الدعم للإخبار والتحصين من أجل تطبيق مدونة الأسرة لتسهيل ولوج النساء إلى خدمات العدالة.

وفيما يتعلق بقطاع المقاومة وأعضاء جيش التحرير، تم التنويه بالمنجزات المحققة في هذا القطاع خلال السنة الجارية 2012، حيث استأثر الاهتمام بمواصلة تأهيل القطاع والارتقاء به إلى مسار التنمية الشاملة والمستدامة وإنعاش وإخصاب الذاكرة التاريخية الوطنية والمحلية وتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والأحوال الصحية والمعيشية للمنتسبين لأسرة المقاومة وجيش التحرير وإشاعة القيم المثلى للوطنية الحقبة والمواطنة الإيجابية وتحسين القدرات التدييرية للإدارة وتعزيز منظومتها التشريعية.

إخواني، أخوتي،

الحضور الكريم،

إن تنامي الوعي بقضايا الأمة وحرص المواطنين المتزايد على المشاركة في تجسيد الأمل في بناء مغرب منفتح وقوي ساهم في تذليل الصعاب وتقليل المسافات التي تضعها الإمكانيات أمام تحقيق فرص التنمية المستدامة التي نصبو إليها جميعا، وقد تجسد ذلك في إصرار بلادنا على المضي قدما في

وبخصوص مجال الإعلام، تم التأكيد على ضرورة الرفع من أداء القطب العمومي والنهوض بالإنتاج الوطني وتقوية تنافسية وتكاملية العرض السمعي البصري العمومي ومضاعفة الجودة والاستجابة لانتظارات المشاهد وتشجيع الجودة وتعزيز مكانة الثقافة الأمازيغية في المشهد السمعي البصري الوطني وتقوية الكفاءات الوطنية الفاعلة في مجال السمعي البصري لتشجيع الإنتاج الوطني ومواجهة تحديات التنافسية الاجتماعية للفتوات الفضائية ومواصلة العمل الرامي إلى تنمية قطاع الصحافة المكتوبة وتأهيل المقاولات الصحافية والعمل على عصرنتها وتحسين الإطار القانوني المنظم لممارسة مهنة الصحافة، وكذلك العمل على مواكبة التطور التكنولوجي ومواصلة الجهود لدعم الإنتاج السينمائي وضمان استمرارية إشعاعها، وتعزيز مكانة المغرب كقبة للإنتاج السينمائي العالمي.

وفي هذا السياق، أكد السيد وزير الاتصال على العمل من أجل انخراط الإعلام العمومي في تنزيل الدستور والحكومة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتعزيز دور الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، باعتبارها الهيئة الوحيدة المخول لها مراقبة احترام مقتضيات دفاتر التحملات.

ولا شك أن قطاع الصحة يعتبر حقا من الحقوق الأساسية للإنسان، خاصة بعد تعزيز هذا الحق والنص عليه كهدفاً أساسيا لدستور المنظمة العالمية للصحة، والذي تم العمل به في المغرب، حيث أصبح الحق في الصحة من المبادئ التي تركز عليها كل السياسات الصحية التي يتم تنفيذها من طرف الحكومة، باعتباره رافعة أساسية للتنمية الاجتماعية ومدخلا رئيسيا من مداخل حقوق الإنسان وصون كرامة المواطن المغربي.

وفي هذا الإطار، أعلن السيد وزير الصحة أن استراتيجية الوزارة في أفرق 2016 تروم إعادة الثقة للمواطن في منظومته الصحية من خلال إعمال المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان واعتماد مقاربة تشاركية مع كافة المتدخلين للتأسيس لتقواعد الحوار الإيجابي حول مستقبل قطاع الصحة. وكذلك ذكر السيد الوزير بما يتضمنه البرنامج الحكومي من أهداف وأولويات تهم قطاع الصحة، خاصة:

- تعميم نظام المساعدة الطبية لذوي الدخل المحدود وتحسين الولوجيات للخدمات الصحية؛

- الرفع من الانتاجية بهدف تحسين المؤشرات الصحية وتخفيض عدد الوفيات، خاصة في صفوف الأطفال والأمهات الحوامل؛

- العمل على تقليص الفوارق المجالية فيما يخص توزيع الموارد البشرية؛

- وضع منظومة لليقظة الصحية لمواجهة مخاطر الأوبئة والأمراض السارية وتحسين التكفل بالأمراض المزمنة، مع إعطاء الأولوية للفتات ذات الاحتياجات الخاصة.

وسعيا إلى ترسيخ الحكومة الجيدة في تدبير الشأن الصحي ومواكبة

¹ Régime d'Assistance Médicale

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء،

في ندوة الرؤساء لقد كنا نطالب بأن يكون هناك تدخل في الشق السياسي والشق المتعلق باللجان، ولكن ارتأى السادة رؤساء الفرق أن الحصة المخصصة لكل فريق يستعملها كما أراد. هناك من استنفذ حصته في التدخل السياسي، ولم يبق له إلا النزر القليل، ولكن هناك بعض الفرق التي التزمت بالتوزيع الذي اقترح من طرف مكتب المجلس، فالفريق الاستقلالي مازال لديه 40 دقيقة، وهو يصير على التدخل.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس،

احنا يلاه ابدينا كاع، بلاني راه غادي يكون (le chrono)، راه خدام، من البداية راه غادي يخدم التوقيت.. لا أسيدي، اللي ابقى لو شي توقيت، راه اتفقنا على التوقيت في ندوة الرؤساء، اللي عندو شي راه غادي تبان له في (l'écran) اشحال باقي له. تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم الممس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله وحده، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الأصالة والمعاصرة أن أتناول الكلمة للمساهمة في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية.

- قطاع وزارة التربية الوطنية:

إن النهوض بمجال التربية والتكوين وتعميم الحق في التمدرس، يعتبر أحد المداخل الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة التي كرسها إعلان الألفية لهيئة الأمم المتحدة كإحدى الأولويات الخاضعة لتعاقد أمي، يتبنى حق كل أطفال العالم في التمدرس وتكافؤ الفرص وجودة التربية. لذا، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة ندعو إلى التصدي بكل حزم لجميع العراقيل التي تحول دون تحقيق إصلاحات بناء لنظامنا التعليمي، وإلا ستظل مجهودات الدولة وطاقاتها تستنزف في أنماط عقيمة من التعليم بما ينذر بجعل رصيدنا البشري سيكون عائقاً للتنمية بدل أن يكون رافعة لها.

وإذا كنا، في فريق الأصالة والمعاصرة، نرى أنه من المفيد إدماج التعليم في محيطه الخارجي، فإن هذا المحيط بدوره في حاجة ماسة إلى تأهيل من

تجسيد قيم المجتمع الديمقراطي الحداثي وتكريس مبادئ حقوق الإنسان وقيم التعددية وتكافؤ الفرص وإقرار المساواة بين المغاربة أمام القانون وكذا التمتع بنفس الحقوق والواجبات.

وهكذا، فإن الرفع من مردودية هذه القطاعات، تتطلب إرادة قوية وحقيقية وحوار جاد بين جميع الفاعلين، من أحزاب سياسية وحكومة ومجتمع مدني، من أجل وضع حد لكل الإكراهات والمعوقات التي تعترض مسيرة التحديث الديمقراطي.

إخواني، أخواني،

رغم وجود بعض الإكراهات المادية والبشرية، كانت حصيصة مهمة ووازنة في شتى مجالات عمل وتدخل هذه القطاعات، وتشكل حافزا لهذه القطاعات لمواصلة تنفيذ وتفعيل برامج العمل المسطرة وأوراش الإصلاح المفتوحة بنفس العزم والإرادة وبروح المبادرة والتدبير العقلاني للإمكانيات المتاحة لكل هذه القطاعات.

وأملنا كبير في أن تؤدي هذه الإصلاحات والمبادرات المتواصلة والمنجزات الطموحة إلى تحقيق قفزة نوعية لكي تتبوأ بلادنا مصاف الدول المتقدمة.

وفي هذا الصدد، تم استحضار البعد الجهوي بقوة، كما عبر عنه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في أكثر من مناسبة، من أجل بلورة منظور جديد للجهوية الموسعة، باعتباره إصلاحا هيكليا عميقا قصد ترسيخ الحكامة المحلية الجيدة وتعزيز سياسة القرب من المواطنين وتفعيل التنمية المندمجة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

وفي الختام، انتقلت اللجنة إلى التصويت على جميع مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في إطار اختصاصها، حيث حظيت جميع الميزانيات الفرعية بالنتيجة التالية:

الموافقون = 7؛

المعارضون = 2؛

المتنعون = 1.

باستثناء الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، فكانت

النتيجة كالتالي:

الموافقون = 7؛

المعارضون = 1؛

المتنعون = 2.

شكرا على استماعكم، وأستسمحكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المقرر.

والآن ننتقل إلى مداخلات الفرق البرلمانية. الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة. تفضل.

والمراوغات الحكومية والتنقية في التعامل مع ملف مناهضة العنف ضد النساء، فالخطط التشريعي يرتب هذا الملف في أسفل اهتماماته، بحيث أن الجهة المشرفة عليه في شخص السيد وزير العدل والحريات يقر بعدم راهنية هذا المشروع، الأمر الذي يستحيل قبوله ولا تأخيرته ولا تملك الحكومة سلطة إقباره.

لقد حان الوقت لوضع سياسات عمومية بعيدة عن التوظيف الحزبي والمذهبي والإيديولوجي داخل هذه الوزارة.

لقد التزمت بلادنا بالعديد من المواثيق على مستوى المنظومة الإعلامية الدولية، في وقت ظل إعلامنا العمومي والخصوصي يقدم صورة نمطية تحط من مكانة المرأة داخل المجتمع وتكرس تلك الصورة السلبية عن المرأة.

أين هو الميثاق الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام، والذي صدر منذ حوالي 7 سنوات؟ لماذا لم يتم تفعيله؟ ماذا تقدم السياسة الحكومية في مجال تحسين صورة المرأة المغربية على المستوى الدولي؟

- رابعا: قطاع الاتصال

بالنظر لحساسية وأهمية حقل الإعلام والاتصال لما له من أدوار داخل المجتمع، فإننا نتساءل إلى أي حد يسير قطاع الإعلام والاتصال التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تعرفها بلادنا؟

إن اللحظة السياسية التي نعيشها اليوم موسومة بكثير من الحساسية، تستدعي فتح نقاش معمق مع كافة المتدخلين بعيدا عن كل المزايدات السياسية الضيقة من أجل النهوض بهذا القطاع ليضطلع بدوره كاملا في مواكبة ودعم الدينامية التنوية السياسية والديمقراطية التي تشهدها بلادنا ومجابهة التحديات الكبرى المرتبطة بالمصالح العليا لبلادنا.

كما أننا نتأسف على التصيق والتدهور الخطير لحرية التعبير والحق في الوصول إلى مصادر الخبر الرامي إلى تلجيم الأصوات الحرة التي تصدح بالحقيقة، وتفضح مافيا الفساد.

- خامسا: قطاع الشبيبة والرياضة

إن السياسة الحكومية في هذا الميدان تنفتقد إلى رؤية واضحة لمختلف المتطلبات والانتظارات التي يعطيها شبابنا أهمية قصوى ولا تراعي التطور المستمر الذي تعرفه هذه الفئة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، لأنه - في نظرنا - في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر نجاح أي سياسة في هذا المجال يقتضي تشخيصا حقيقيا ودقيقا لوضعية الفئات المستهدفة والمشاكل التي تعاني منها وكذا معرفة انتظاراتها وحاجياتها المتزايدة وتحديد الأولويات والتدابير الكفيلة بتأطيرها ومساعدتها على استغلال الإمكانيات والمواهب التي تزخر بها وتوجيهها الوجهة الصحيحة التي تعود بالنفع عليها وعلى بلادنا.

أما فيما يخص فئة الشباب بالعالم القروي، فإنها مغفية وبعيدة كل البعد ولا تستفيد من البرامج الثقافية والرياضية والترفيهية، وهو ما يكرس العزلة التي ظلت تعاني منها المناطق القروية والنائية وسكنتها وعدم استفادتها بالشكل المطلوب من الجهود التنموية لبلادنا.

نوع خاص، يبتدىء من ضرورة احتواء معضلة الأمية ومواصلة مجهود تعميم التعليم في البوادي والأرياف وتكريس المجانية في أوساط المتدربين وتحسين الولوج إلى المدارس لتدارك النقص المسجل في نسب التمدرس واحتواء ظاهرة الهدر المدرسي ومعالجة مشكلة الاكتظاظ التي ترهن مستقبل عملية التكوين برمتها، وإقرار تدابير تحفيزية تحسن من إقبال العنصر البشري على الاشتغال في المناطق النائية والمهمشة، خاصة في أقصى الأرياف والمداشر. تستوقفنا هنا تجربة "مدارس النجاح" وأرسل رسالة للسيد وزير التربية الوطنية وما وصلنا في إطار سياسة القرب ونهجها في بعض القرى وجدنا أن هناك تلاميذ، السيد الوزير المحترم، السادة الوزراء، ينجحون بمعدلات لا تتعدى 0,58، إنها لنتائج غريبة بالفعل! وعليكم - كحكومة - أن تتدخلوا لحل هذا الإشكال ومراجعة منظومة التعليم ومع احترام مقررات مجلس التدبير، وتوجيه مذكرة إلى السادة المناذير ومديري الأكاديميات لاحترام قرارات مجلس التدبير لأن هاذيك مجلس التدبير منها اللي كيعرفوا القضايا والحبايا ديال القطاع.

وأوجه رسالة إلى السادة رؤساء الجماعات لحضور أشغال هاذ مجلس التدبير حتى يطلعوا على المشاكل الحقيقية للتعليم، وإن ما وصلنا إليه يعتبر جريمة في حق مستقبل البلاد وعلى الحكومة أن تتمعن وتقف لحظة لتصحيح الوضع وترد الاعتبار والكرامة للمواطنين.

- المحور الثاني: التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي.

في هذا الصدد، ندعو إلى أن تلعب الجامعات والمراكز والمعاهد العليا دورها كاملا في تكوين ودعم وتأهيل الطاقات والكفاءات البشرية وندعو كذلك إلى انفتاح الجامعة على محيطها الخارجي في إطار عقد شراكات واتفاقيات، تمكن الطلبة من إجراء تداريبهم والقيام ببحوثهم الميدانية من أجل توطيد علاقات التواصل مع عالم الشغل وتبادل الزيارات الإعلامية والاستطلاعية، وكذا عقد لقاءات جمهوية مع مختلف الفاعلين لدراسة خصوصيات المحيط وطرق تميمته.

أما فيما يخص البحث العلمي، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة لن نأبأ أبدا من مطالبة الحكومة بالوفاء بالتزاماتها المسطرة في برنامجها الحكومي والرامية إلى استكمال تنظيم وهيكلية البحث العلمي وبدعم الصندوق الوطني للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية بالموارد المالية الضرورية وتعبئة وتمييز الموارد البشرية وتنمية الشراكة مع القطاع الخاص وإيجاد الآليات والحوافز التي تشجع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل مشاريع البحث العلمي وتعزيز التعاون الدولي وخلق شراكات مع الدول الصاعدة، وخاصة في ميادين التكنولوجيات الحديثة، وضرورة الرفع من الميزانية المخصصة بالبحث العلمي من أجل بلوغ نسبة 1% من الناتج الداخلي الخام.

- ثالثا: قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

إن المتتبع للشأن الوطني يستغرب لطريقة التعاطي مع مقاربة النوع ويلاحظ التراجعات التي يشهدها ملف المصالحة مع حقوق النساء

المواطنين. وفي هذا الإطار، تعتبر منظمة الصحة العالمية الحفاظ على الصحة مسؤولية جماعية، تشارك فيها وزارة الصحة والدولة والمواطن والمجتمع المدني في مختلف مجالات الصحة البدنية والنفسية والعقلية والاجتماعية. لذا، لابد من وضع تصور جديد من أجل مصلحة المواطن مع منظومته الصحية، بحيث أن المواطن مازال يجد مجموعة من الإشكالات في علاقته بالمؤسسات الاستشفائية العمومية، منها على الخصوص غلاء الأدوية، ظروف الاستقبال، شح الخدمات الصحية...إلخ.

كذلك هناك نقص كبير في الموارد البشرية، وهنا أسأل السيد وزير الصحة: كيف سيحل مشكل ومعضلة خصاص 9000 منصب شاغر بالنسبة للمرضين و6000 منصب شاغر بالنسبة للأطباء، خاصة أن هناك مراكز صحية لا يوجد بها أطباء ولا مرضون؟ كيف سنجيب المواطن في العالم القروي؟ وكيف يمكننا أن نسمح لأنفسنا أن نتحدث عن كرامة ورد الاعتبار في غياب الخدمات في بعض المستشفيات، خاصة في القرى وبعض الأقاليم؟

إذا كنتلتمسو منك، السيد الوزير، أن الوعد اللي قطعته معنا في اللجنة أنك تفكر في إيجاد حل للمعضلة اللي هي ظاهرة اجتماعية، كما في قلت في اللجنة أنها تهدد أمن البلاد، لأن لا جواب لنا كمسؤولين وكمكتخبين، المواطن اللحظة اللي كيشي للمستشفى باش يتعالج ما كيلقى لا طيب ولا أدوية ولا من يعتني به.

- المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

إننا اليوم في حاجة إلى إستراتيجية وطنية لإعطاء مرحلة المقاومة مكانتها ضمن سياسة حكومية شاملة ومتكاملة، يمكن أن تتمحور حول بلورة مقاربة الاندماج الاجتماعي لمن بقي من هذه الفئة، بدل الاقتصار على المساعدة الاجتماعية، وإعطاء عناية خاصة للرصيد الوثائقي المكتوب والمصور الذي شرعت المندوبية في الاتفاق على استرداده بفعل تعاونها مع مؤسسات مماثلة بالخارج، وسيكون من الأسلم وضع هذا الرصيد رهن إشارة المؤسسات المختصة في بلادنا: المكتبة الوطنية، مؤسسة أرشيف المغرب، للحفاظ عليه واستناره بشكل عقلاني.

بناء على هذه الملاحظات، وانسجاما مع موقفنا الذي عبرنا عنه داخل اللجنة، فإننا سنصوت على مشاريع هذه الميزانيات القطاعية بالرفض. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الآن الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

إن الرياضة الوطنية تقتضي اهتماما خاصا، ويجب إعطاؤها المكانة التي تستحقها داخل المجتمع، والقيام بإصلاح يستنهض العزائم من أجل استئصال مواطن الضعف والتأخر في رياضتنا الوطنية ويؤسس لعلاقة حداثية وممارسة يومية تدفع إلى التقدم والرقي، لاسيما في ظل هذه المرحلة المفصلية والصعبة التي تجتازها ومحاولات تحطيم الأزمة المتعلقة بوجودها والقدرة على الاستمرار كنشاط منطور وخلاق.

- قطاع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نتطلع إلى المزيد من العمل الدؤوب لإحراز المزيد من النجاح والتقدم في إطار عملية إصلاح وتأهيل الحقل الديني تنفيذًا للتعليمات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي السامي المؤسس للإستراتيجية الجديدة في هذا المجال بتاريخ 30 أبريل 2004 من خلال الحرص على دعم الخطاب الديني المعتدل ومحاربة ظاهرة الإفشاء العشوائي ومحاربة توظيف الدين لأغراض ومصالح دنيوية وإحياء الفكر الديني وتقوية التوعية والإرشاد الديني القائم على الاجتهاد المقاصدي المبني على جلب المصالح ودرء المفاسد، مع مراعاة متغيرات الواقع والالتزام بأصول الدين الإسلامي الحنيف، وكذلك من خلال تعزيز ودعم دور مؤسسة العلماء.

- سابعاً: قطاع وزارة الثقافة

إن السياسة الثقافية ينبغي أن تنخرط في صيرورة الديمقراطية والتحديث التي تعتبر الرهان الأساس للمغرب المأمول، تماشياً مع فلسفة الحكامة السياسية التي أعلن عنها البرنامج الحكومي والتوجه الأسمى للسياسة الملكية الرشيدة، فأبي مضمون ثقافي للديمقراطية؟ وهل هناك فعلاً تصور لمسألة الثقافة والسياسة الثقافية في خلق قيم الديمقراطية والحداثة؟ ثم أي تصور للمشروع الثقافي للديمقراطية المرتبطة بمبدأ الحق في الثقافة لكل مواطن مغربي؟

إن تدني نسبة الإيفاق العمومي في المجال الثقافي وضعف البنية التحتية الثقافية وسوء توزيعها بين مختلف الجهات وضعف انخراط الجماعات المحلية في دعم العمل الثقافي وعدم قدرة الوزارة على الانخراط الفعلي في ورش الجهوية الثقافية ودعم اللاتمركز، كلها عوامل تسهر في تكريس ضعف التأطير المؤسساتي للمواطنين بالخدمات الثقافية، وهنا نطرح السؤال التالي: هل الحكومة لها الإرادة الحقيقية للنهوض بالحقل الثقافي ودعم المسألة الثقافية؟ هل الحكومة لها إستراتيجية مندمجة ومتكاملة لربط المسألة الثقافية والممارسة الثقافية بمشروع تنموي، خاصة بالعالم القروي المغيب حضوره في الخريطة الثقافية الوطنية لا على مستوى الخطاب ولا على مستوى البرامج؟

- ثامناً: قطاع وزارة الصحة

إن الصحة تعتبر حقاً من حقوق الإنسان، وركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة مما يستلزم التوزيع العادل للخدمات العلاجية على عموم

نظام المساعدة الطبية، يبقى رهينا ومرهونا بمدى قدرة الوزارة على تبني مقاربة شمولية للقطاع، قادرة على ربح رهاني الجودة والعدالة، وذلك من خلال نقط يمكن حصرها كالتالي:

- تحقيق أفضل مستوى ممكن من الخدمات الصحية للجميع؛
 - تقريب المرافق الصحية من المواطنين، خاصة بالعالم القروي؛
 - تحسين الخدمات الصحية بتوفير الأطر الطبية؛
 - إعداد وتنفيذ سياسة دوائية شمولية تراعي مصلحة جميع الأطراف؛
 - اضطلاع الوزارة بمسؤوليتها الكاملة في مجال الخدمات الصحية الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة.
- السيد الرئيس المحترم،

فيما يخص قطاع الشباب والرياضة، فإننا في الفريق الاستقلالي معترزون اعتزازا كبيرا بالحرص الملكي السامي على إعطاء أهمية أساسية لدور الشباب، والتي ترجمت دستوريا بالتنصيص على إحداث مجلس وطني للشباب والعمل الجمعي، وهي رسالة واضحة لدور شبابنا ولدوره كذلك المستقبلي للإسهام في بناء الوطن. ونعتر في حزب الاستقلال بإسهاماتنا المتواصلة لتعزيز هذا المنظور في برامجنا وتوجهاتنا وتعاقداتنا. كما نؤمن، السيد الرئيس المحترم، أن مجال الشباب المتنوع الأنشطة، رياضيا وثقافيا وجموعيا، يشكل رافعة أساسية دون شك.

السيد الرئيس المحترم،

مما لا شك فيه أن النسيج الجمعي ببلادنا شكل عبر التاريخ مدرسة رائدة في تكوين الأجيال، إلا أننا فهمنا فيها خاطئا فلسفة مبادرة التنمية البشرية التي قدمها جلالة الملك كاختيار سياسي إستراتيجي، يضع التنمية البشرية في صلب منظومة التنمية بصفة عامة، حيث تحولت المبادرة في نظر بعض الفاعلين الجمعيين إلى مهنة من لا مهنة له، بالنظر إلى الأغلفة المالية المرصودة لمشاريعها، لهذا لا بد من مراجعة هذه الأشياء.

في هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نسجل ارتياحنا لما تضمنه مشروع القانون المالي ومشروع الوزارة من برامج و تدابير، تجعل النهوض بهذا القطاع ضمن أولويات الاهتمام الحكومي.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يخص الإعلام والاتصال، فهو أهم القطاعات الإستراتيجية، وهو مدخل جوهرى للإصلاح في شتى المجالات، بل هو قاطرة المجتمع، باعتباره ملتقى كل التوجهات المجتمعية والحكومية على حد سواء، ونحن نعتر بالدفاتر التي سترشد العمل في الاتصال.

كذلك، في الفريق الاستقلالي، فإن الشأن الثقافي لا بد من الإنفاق عليه أكثر. واتي أختزل لكي أترك فرصة لزملائي في اللجن الأخرى. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارون،

يشرفني، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أتدخل في مناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة تحت اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

لقد حظيت القضايا الاجتماعية باهتمام خاص في أدبيات وبرامج حزب الاستقلال، انطلاقا من رسالة الحزب الخالدة من أجل تحرير الإنسان وإرساء مجتمع تعادلي، تقل فيه التفاوتات الاجتماعية، مجتمع تصان فيه حقوق المواطنين، مجتمع يضمن للمواطنين حقهم في المساواة وتكافؤ الفرص في الولوج للخدمات الاجتماعية، خاصة بالنسبة للفئات الاجتماعية الفقيرة والأشد حرمانا.

السيد الرئيس،

بالنسبة للمنظومة التعليمية، فإننا في الفريق الاستقلالي، وإذ نشيد بالمجهود المالي المبذول لدعم هذا القطاع، والذي بلغ اليوم ما يناهز 52,03 مليار درهم موجهة لإصلاح المنظومة التعليمية وتطويرها، وكذلك نشيد بالتدابير الهامة التي تضمنها المشروع في قطاعي التعليم المدرسي والتعليم العالي، وكذلك نعتر بالمبادرات التي قام بها السيدان الوزيران في إطار مقاربة شمولية لإصلاح ما يمكن إصلاحه في منظومة التعليم.

إلا أننا بالمقابل، نؤكد على أن التطور النسبي المسجل في الإنفاق على التربية والتعليم لم يكن له أي انعكاس إيجابي على مستوى تجويد المنظومة التي ما تزال في حاجة ماسة إلى مواجهة تحديات كبرى، أكبرها:

- الاختلالات التنظيمية الخطيرة التي تنخر القطاع؛

- بطالة حاملي الشهادات، والتي ما فتئت تزداد حدة واستمرارا، وهي مؤشر خطير عن بلوغ حالة من الإشباع بالنسبة للنموذج التعليمي الذي أضحي متجاوزا؛

- ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وتدني معدل الإنفاق عليه؛

- محدودية البنات التحتية الخاصة باستقبال أفواج التلاميذ والطلبة؛

- عجز مختلف السياسات المتبعة عن التوصل.

ولكن في هذا الإطار، ورغم المجهودات المبذولة من طرف السيدين الوزيرين، أسئال: أين هي حصيلة العمل بالمخطط الاستعجالي؟ ثم ما هي نسبة الإنجاز؟ ولماذا تأخرت الحكومة في تقويم هذا المخطط الذي طالما راهنا عليه كأغلبية وكمواطنين وكأسرة التعليم؟

أما بخصوص قطاع الصحة، فإننا في الفريق الاستقلالي نشيد ببعض الإجراءات المتضمنة في المشروع والهادفة إلى تعزيز البنات التحتية الاستشفائية، وإقرار العدالة في الولوج الى الخدمات الصحية، غير أننا نؤكد - إن كان الأمر يحتاج إلى تأكيد - أن نجاح مختلف البرامج المعتمدة، بما فيها

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة. الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد المجيد الحنكاري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

لي عظيم الشرف أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تندرج ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم مشروع القانون المالي لسنة 2013، وهي فرصة متاحة لنا للإدلاء بوجهات نظرنا وتصوراتنا واستنتاجاتنا حول السياسة العامة للحكومة في جوانبها الاجتماعية والثقافية.

إن السياسة الاجتماعية الناجعة هي التي تجعل احتياجات الشعب في مركز صنع السياسات الحكومية، باعتبارها ركنا ودعامة لكل إستراتيجية إنمائية وطنية وركيزة لتحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، خاصة في ظل دخول بلادنا مرحلة جديدة من البناء العميق المرشح للمشروع الوطني النموذجي المبني على حقوق الإنسان وتسريع وتيرة التنمية البشرية العادلة والمستدامة.

السيد الرئيس،

إن قطاع التعليم من القطاعات الإستراتيجية اعتبارا لدوره الريادي في التنمية، حيث أن تقدم أو تخلف منظومتنا التربوية يتحكمان في سمو أو تقهقر تصنيف المغرب على مستوى التنمية البشرية على الصعيد العالمي، كما يعتبر القطاع الأساسي لبناء مجتمع الاقتصاد والمعرفة والتكنولوجيا، إذ يستمد أولويته من كونه يهدف من خلال اعتماد مختلف برامج واستراتيجياته إلى تكوين الأطر والموارد البشرية التي يراهن عليها المغرب لرفع التحديات وتجاوز مختلف المعضلات.

السيد الرئيس،

إن الجهود المبذولة لإصلاح نظام التربية والتكوين لا يمكن أن تكون محل شك، إلا أننا مازلنا في منأى عن الأهداف المحددة والمقررة فيه، إذ مازال منالها مترددا، كتحسين جودة التعليم وتعزيز مردوديته عبر إصلاح البرامج والمناهج المدرسية والوسائل البيداغوجية والديداكتيكية واستعمال التكنولوجيا الحديثة للإعلام والتواصل ورفع من مردودية التعليم العالي، خاصة عبر إدماجها في محيطها الاقتصادي والاجتماعي الوطني والعالمي كذلك.

فالعالم يتغير بسرعة كبيرة جدا من حولنا، وتبعاً لذلك ظهرت مهن وتطلعات جديدة وانشغالات متجددة كذلك. وبالتالي، فإن منظومتنا التعليمية مطالبة بمسيرة هذه التوجهات عبر إعطاء الأهمية اللازمة للبحث العلمي كصاقل لكفاءتنا وأدمغتنا ومحفزاً لها على الاجتهاد والابتكار لصالح

التنمية الوطنية.

السيد الرئيس،

إن قطاع التعليم يلتمهم جزءا غير يسير من ميزانية الدولة، تقدر بحوالي 25% من الميزانية العامة للدولة، ورغم ذلك مازال لم يحقق ولم ينتج ما هو منتظر منه، فإشكالات واختلالات التربية والتكوين ما زالت مطروحة بجدة، كالاكتظاظ وظاهرة الأقسام المشتركة والتكرار والنقص في الداخليات وغياب وسائل نقل الطلبة والتلاميذ، النقص في الموارد البشرية والمعاناة الاجتماعية التي تعيشها أسرة التعليم خصوصا بالعالم القروي، مما جعل الحكومة تقدم تحفيزات مالية للعمل بالمناطق النائية، وهو إجراء رغم أهميته يبقى محدودا في أهدافه. نسجل كذلك انعدام الأمن داخل المؤسسات التعليمية ومحيطها.

أما بخصوص تعليم الأمازيغية، فأمام غياب سياسة للتكوين والتعميم، وأمام إشكالية الكتاب المدرسي الأمازيغي، نطالب، في الفريق الحركي، بتقييم تجربة ست سنوات من تعلم الأمازيغية من أجل تشخيص الداء وإيجاد الحلول اللازمة ووضع برنامج جديد يقوم على التعميم والإجبارية والتوحيد في ضوء تحصين المكتسبات وتوفير الإمكانيات.

السيد الرئيس،

بالنسبة للقطاع الصحي الذي يعتبر واجهة محممة للدولة ولل مواطن، فبالرغم من الجهود المبذولة، فالواقع يجبل بالعديد من الإشكالات والاختلالات التي تؤجل مقاربة الصحة للجميع إلى حين، نظرا لتزايد الحاجة وهزالة الإمكانيات، فحجم الهشاشة مائل بشكل صارخ، فالمستشفيات تفتقر إلى العديد من التخصصات والمختصين، والتجهيزات الطبية غالبيتها متلاشية ومعطلة، أما المستعجلات فتبقى نقطة سوداء في منظومتنا الصحية، زيادة على الخصاص في الأطر الطبية، كما أن الولوج إلى المؤسسات الصحية تشوبه ممارسات تشكل وصمة عار في جبين قطاعنا الصحي، كالاتزاز والارتشاء والمحسوبية والزبونية، وهو ما يستدعي ويفرض على وزارة الصحة أكثر من أي وقت مضى تخليق الحياة العامة داخل المؤسسات الاستشفائية عبر تفعيل دور مفتشية وزارة الصحة في هذا الإطار.

أما بخصوص التغطية الصحية والمساعدة الطبية، فالتطلع هو أن تؤسس لعلاقة تفاعلية إيجابية بين المواطن والمؤسسات الصحية، لكن الواقع يبين أن تلك العلاقات مشوبة بعدة عراقيل لا تدخل في دائرة الحكامة الجيدة في القطاع بقدر ما ترتبط أكثر بجوانب مادية ولوجيستية. وفي هذا الإطار، نطالب، في الفريق الحركي، بتسريع وتعميم التغطية الصحية التي نعتبرها الحل الحقيقي للإقلاع الصحي ومعالجة إشكالات القطاع ببلادنا.

أما العالم القروي فمازال يعرف خصا صا على مستوى المستوصفات والمراكز الصحية والخدمات الطبية والتجهيزات والأطر الطبية. وفي هذا

نخب وطنية في جميع الأنواع الرياضية. فغياب هذا الاهتمام يبقى الحاضر والمستقبل الرياضي بالمغرب غير مطمئن رغم إنجازات الماضي؛

- توفير التجهيزات والبنيات التحتية الشبابية والرياضية من دور الشباب والملاعب الرياضية؛

- وضع برنامج للتنقيب عن الكفاءات الرياضية، خصوصا بالمناطق القروية والأحياء الهامشية بالمدن؛

- الاهتمام بالرياضة المدرسية والجامعية كمصدر لاكتشاف الكفاءات؛

- ديمقراطية الأندية والعصب والجامعات التي أصبحت مرتعا للفوضى وغياب ضوابط التسيير باعتبار الحكامة الجيدة أساس كل نهضة منشودة.

السيد الرئيس،

إننا، في الفريق الحركي، نعي تمام الوعي حجم الإكراهات المطروحة على بلادنا وأهمية الرهانات التي تنتظره. وانطلاقا من هذا الوعي وانطلاقا أيضا مما لمسناه من مجهودات ومن مؤشرات إيجابية لدى الحكومة في القطاعات الاجتماعية والثقافية، فإننا نعلن أن موقفنا منها سيكون متجانسا مع موقفنا من القانون المالي لسنة 2013 الذي صوتنا لصالحه بالإيجاب. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الآن الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، السيد المستشار المحترم خيري بلخير، تفضل في 30 دقيقة كأقصى حد.

المستشار السيد خيري بلخير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، لمناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة في إطار لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم مشروع القانون المالي لسنة 2013، لكوننا نولي بالغ الاهتمام للجانب الاجتماعي باعتباره يشكل أحد المرتكزات الأساسية للتنمية والعدالة الاجتماعية من جهة.

ومن جهة ثانية، بحكم ارتباط هذه القطاعات باهتمامات وانشغالات المواطنين، خصوصا ذوي الدخل المحدود، وهي الشريحة الواسعة التي تعتمد على خدمات الدولة في مجال التعليم، التكوين، الصحة، والثقافة وكذا القضايا المرتبطة بالشأن الديني والشبابي وقضايا الاتصال المرتبطة بالفضاء السمعي البصري والتنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن والرياضة وشؤون المقاومة وأعضاء جيش التحرير دون أن ننسى شؤون المعاقين.

السيد الرئيس،

رغم مرور سنة على تولي هذه الحكومة زمام تسيير الشأن العام، فإن

الإطار، تتساءل عن مآل العديد من المستوصفات التي كلف بناؤها مبالغ مالية كبيرة من ميزانية الدولة، إلا أنها ظلت مغلقة وأضحت مرتعا للمشردين والمتسكعين.

السيد الرئيس،

أمام كل هذه الإشكالات، أملنا كبير في الفريق الحركي أن تتمكن وزارة الصحة من وضع خريطة صحية، تمكن من تحديد النقط السوداء ومعالجتها وتصحيح الفوارق بين الجهات وبين المجالين الحضري والقروي. وإذا كانت الحكومة قد تبنت فلسفة الاستراتيجيات القطاعية، فإننا، في الفريق الحركي، نطالب بميثاق وطني للصحة على غرار الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، فيمكن القول أنه بالرغم من المجهودات المبذولة، والتي تتجسد من خلال برامج الحكومة لمحاربة الفقر والهشاشة وتحسين أوضاع النساء والطفولة والمسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، فإن عدم تطبيقها بشكل عام وشمولي جعلها بعيدة عن تحقيق المبتغى منها، فعضلة الفقر أصبحت ظاهرة بنيوية، تشكل حاجسا حقيقيا لبلدنا ووصمة عار في جبينه، فهي إشكالية ترهن مستقبل المغرب، فمظاهر البؤس والتشرد والتسول ما زالت مستفحلة، وهو ما جعل المغرب يتقهقر في سلم التنمية البشرية، ونحن في الفريق الحركي نعتبر أن التنمية الاقتصادية هي السبيل الوحيد لمحاربة الفقر.

أما بالنسبة للقطاع النسائي، فعلى الرغم من التحسن الذي حصل بالنسبة للتمثيل النسائي في مواقع اتخاذ القرار وفي التمثيلية الانتخابية، فإنها ما تزال تعيش مختلف أشكال العنف والاستغلال، مع العلم أن وضعية المرأة القروية أكثر تازما وتدهورا.

أما بخصوص الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، فنحن في الفريق الحركي نرى ضرورة العمل على تبني إستراتيجية إدماجية لا تنظر إلى هذه الفئة بأنها استثناء بل انطلاقا من كونها كاملة الحقوق مثلها مثل باقي فئات المجتمع.

السيد الرئيس،

لقد عرفت الرياضة الوطنية في السنوات الأخيرة تراجعا وخفاقات تلو الإخفاقات، فالنوع الأكثر شعبية في المغرب (كرة القدم وألعاب القوى) واللذان عودا المغاربة على نتائج مهمة ورفعا العلم الوطني خفاقا في المحافل الرياضية الدولية، أصبحا يعيشان وضعاً كارثيا، كما أن مشاركة ألعاب القوى الوطنية في الألعاب الأولمبية مؤخرا أبانت بجلاء مدى تراجع هذا النوع الرياضي، مما يتطلب تغيير وتجديد السياسة الرياضية على جميع المستويات، ومن أجل النهوض بالقطاع الرياضي فترح في الفريق الحركي ما يلي:

- الاهتمام بالقاعدة عبر إنشاء مراكز لتكوين الفئات الصغرى لإنتاج

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة الآن للفريق الاشتراكي. الفريق الاشتراكي قدمه مكتوبا.

الآن تنتقل للفريق الدستوري، ما كينش؟
والآن أعطي الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد حاجي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

نظرا لما تبقى لنا من الوقت الضيق، سنخصص ما تبقى لنا لقطاع العدل، والتعليم سنعطيه لكم كتابة، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الآن الكلمة للفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، ما ابقاش عندو الوقت.. مداخلة الفريق الفيدرالي حتى هو مكتوبة.

الكلمة لمنسق مجموعة الاتحاد المغربي للشغل. لديك مداخلة، السيد الرئيس؟

إذن ما بقاش الوقت لجميع المجموعات: مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية؟ مجموعة الاتحاد الوطني للشغل؟

والآن تنتقل إلى الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني.

الكلمة لمقرر لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني لتقديم تقرير اللجنة حول الميزانيات التي تدخل في اختصاصاتها.

السيد المقرر.. وزع؟ تقرير اللجنة؟ وزع.

والآن تنتقل إلى مداخلات الفرق البرلمانية والمجموعات. الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، في حدود الوقت المتبقي.

المستشار السيد الحفيظ أحتيت:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لأقدم مساهمة فريقنا بمناسبة عرض مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الخارجية.

واسمحوا لي قبل الخوض في دراسة وتحليل مضامين الميزانية المعروضة على أنظارنا أن نذكركم بمضامين مداخلتنا التي سبق وتقدمنا بها السنة الفارطة ومجموع الملاحظات والمقترحات التي ارتأينا أن نطلعكم عليها، والتي سنأتي على ذكرها فيما بعد.

إنجازاتها مازالت لا تستجيب لانتظارات الشعب المغربي وطموحاته، بل إن خيبة آمال المغاربة اصطدمت بتضخم الخطاب السياسي، كما أن القضايا التي نحن بصدد مناقشتها، والتي انكبت اللجنة الموقرة على دراستها، تهم مشاكل كبيرة وعميقة لم تهتد الحكومة بعد إلى أساليب ناجعة لتسييرها وتديريها التديبير الأمثل، لأن مشروع ميزانيات هذه القطاعات الاجتماعية عادية، لا تختلف في جوهرها عن السابقة، رغم أن هذه الميزانيات الاجتماعية تلتهم أكثر من 56 مليار درهم، حيث لا ترقى إلى مستوى انتظارات الطبقات المسحوقة من المجتمع المغربي الذي يريد اليوم العيش الكريم.

ففي الجانب المرتبط بالمضمون، ما زالت هذه القطاعات تعتمد على أساليب عتيقة في التسيير المالي والإداري وكذا الجانب البيداغوجي والعلمي، ورغم المحاولات التي تقوم بها الحكومة إلا أنها تبقى دائما محاولات ترفيحية، غير قادرة على تجاوز الأزمات والمشاكل، تخرج إلى الحلول المرتجلة، وتبتعد كل البعد عن الحلول الناجعة الهادفة إلى استئصال المشاكل من جذورها وأصولها وفق استراتيجيه عملية محكمة ومضبوطة في الزمان والمكان، بدل سياسة الانكماش المتبعة.

فلا بد، قبل أن نخوض في مناقشة هذه القطاعات المهمة، أن نسجل داخل فريقنا الخصاص الحاد الذي أصبحت تعاني منه هذه القطاعات في الموارد البشرية التي من شأنها أن تسهر على تأطير هذه القطاعات الأساسية والمهمة، فالخصاص في الموارد البشرية زاد من تأزم الأوضاع داخل هذه القطاعات، خصوصا منها التربية الوطنية والتعليم العالي، والصحة التي يجب أن تعتمد على الوقاية بدلا من العلاج ومراقبة المواد الاستهلاكية بالخصوص الغذائية الأساسية وغيرها من القطاعات الأخرى، حيث أن هذا الخصاص المهول أثر بشكل كبير على أداء العديد من الإدارات والمؤسسات التي تدخل في اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية: إكراهات ومشاكل قطاع التربية الوطنية، تحديات التعليم العالي، إشكالية محاربة الأمية والتربية غير النظامية، إشكالية تطوير مجال المرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، الشأن الديني، الاتصال، الشأن الثقافي، قطاع الشباب والرياضة، شؤون المقاومة وجيش التحرير.

ونطالب الحكومة بخصوص الهدر المدرسي والهدر الجامعي، إنا الآن في ميزانية تهم قطاعا وهو قطاع الشباب. الشباب هو مستقبل المغرب، لا بد أن نعنتي بهذه الفئة حتى يتطور المغرب إلى ما يصبو إليه.

وهنا أشير إلى الشعار الذي تحملته الحكومة: "محاربة الفساد" حتى لا يبقى هذا الشعار للاستهلاك السياسي، الكل يتكلم عن محاربة الفساد ولكن من سيجاربه.

وحتى لا أطيل عليكم، سأقدم تدخلتي مكتوبا، السيد الرئيس.

وشكرا على إصغافكم.

إن خصوم وحدتنا الترابية هم اليوم في أمس الحاجة إلى الارتكان إلى منطق السلم والتفاوض الجاد والمجدي بدل المضي على درب أطروحات ماضوية، لن تزيد المنطقة إلا مزيدا من الاحتقان.

وفي هذا الإطار، نجد دعوتنا، في فريق الأصالة والمعاصرة، إلى الحكومة بضرورة التحرك الفوري والعاجل لدعوة مجلس الأمن الدولي لاتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد للخطر الداهم والمهدق في منطقة الصحراء والساحل، لاسيما أن كل المؤشرات والأحداث تثبت أن هاته المنطقة باتت تشكل بؤرة من بؤر التوتر والتزاعات ومعدل من معاقلة الإرهاب.

كما ندعو المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والحقوقية إلى التدخل لرفع الحصار عن المحتجزين في مخيمات العار بتندوف والوقوف على أجواء القمع والاضطهاد السائد هناك.

إننا نجد أنفسنا، في فريق الأصالة والمعاصرة، مضطرين لتذكيركم بمجموع الملاحظات والانتقادات التي سلف ذكرها تزامنا مع عرضكم لمضامين الميزانية الفرعية لقطاع الخارجية للسنة الفارطة وإلى مضمون عرضكم الذي تقدمتم به والذي عبرتم من خلاله على مجموعة من الالتزامات التي أقرها الدستور الجديد في إطار السعي الحثيث للمملكة نحو توسيع الشركاء في علاقتها الخارجية من قبيل:

- العمل على بناء الإتحاد المغربي كخيار استراتيجي؛
 - تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية الإسلامية؛
 - توطيد وشائج الأخوة والتضامن مع شعوبها الشقيقة؛
 - تقوية علاقة التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، و لاسيما مع بلدان الساحل وجنوب الصحراء؛
 - تعزيز روابط التعاون والتقارب والشراكة مع بلدان الجوار الأوروبي-متوسطي؛
 - توسيع وتنويع علاقات الصداقة، والمبادلات الإنسانية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية مع كل بلدان العالم؛
 - تقوية التعاون جنوب-جنوب.
- واسمحو لي أن أذكركم أنكم التزمت بجعل مجموع التوجهات التي التزم بها المغرب وفاء لاختياراته التي لا رجعة فيها خارطة طريق تلمي على الجهاز الدبلوماسي تنزيلها تنزيلا سليما، تماشيا مع حجم السلطات والصلاحيات لتحديد التوجهات العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إما على المستوى الداخلي أو الخارجي.

إننا لانطمح من وراء تدخلنا تحقيق مكاسب أو ربحا سياسيا مجانيا، فقضية وحدتنا الترابية لا تقبل أي شكل من أشكال المزايدات السياسية. لكن واقع الحال وهذا الارتباك في المواقف وحالة الارتباك التي طبعت وتطبع تدبيركم وإشرافكم على هذا القطاع البالغ الحساسية، تدفعنا لإثارة

لقد كنا نأمل في فريقنا أن تتعاملوا معها بقدر من الاهتمام، وبشكل جاد ومسؤول تماشيا وخطابكم بل والالتزامكم التي ماقتنتم تعبرون عنها في كل مناسبة في إطار تفاعل حكومي منفتح على كل الملاحظات والاقتراحات الجادة والهادفة، إيمانا منا بطبيعة العلاقة الواجبة بيننا ك معارضة وأغلبية، واعتبارا لدورنا ك معارضة تسعى إلى التكامل والتعاطي الإيجابي مع الملفات المطروحة على بلادنا تجسيدا لمفهوم الديمقراطية التشاركية، وكذا لقناعتنا الراسخة وفهمنا وتمثلنا لمضامين الوثيقة الدستورية والخطب الملكية المؤسسة لطبيعة العلاقة الواجبة بيننا.

السيد الرئيس،

لقد شكل اختيار المغرب عضوا غير دائم في مجلس الأمن خطوة على قدر كبير من الأهمية، خطوة عززت اعتراف المجتمع الدولي بالحضور القوي والتميز للمغرب في محيطه الإقليمي والدولي، وتجاوبا مع مختلف الإصلاحات المؤسساتية والحقوقية التي باشرتها المملكة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، حيث كنا نأمل أن يشكل هذا الاختيار حافزا بل وفرصة لتمكين بلادنا من كسب مواقع متقدمة دفاعا عن وحدتنا الترابية والتصدي لكل أشكال المناورات الرخيصة التي تحاك ضد المغرب وسيادته من قبل أعداء الوطن ومن يدورون في فلكهم وهو ما يطرح أكثر من علامة استفهام حول أداء الجهاز الدبلوماسي سيما في ظروف دقيقة وعلى قدر كبير من الحساسية.

إننا لا نطمح من وراء تدخلنا تحقيق مكاسب أو ربحا سياسيا مجانيا، فقضية وحدتنا الترابية لا تقبل أي شكل من أشكال المزايدات السياسية، لكن واقع الحال والتذبذب في المواقف وحالة الارتباك التي طبعت وتطبع تدبيركم وإشرافكم على هذا القطاع الحساس، هو ما يدفعنا للتعبير عن استغرابنا.

فمتى ستستلمون مجموع المكاسب الدبلوماسية التي راكبتها بلادنا على امتداد عقود من قبيل الوضع المتقدم واختيار المغرب عضوا غير دائم في مجلس الأمن وتوظيف هذه المكاسب لحشد المزيد من الدعم للمقترح المغربي وكسب مواقع متقدمة دفاعا عن وحدتنا الترابية والتعريف بجهود المغرب المتواصلة في مجال الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد أثبتت الزيارة الأخيرة "لكرستوفر روس" المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء المغربية للمنتظم الدولي ولدعاة أطروحة الانفصال وكل المناوئين لوحدتنا الترابية حسن نوايا المغرب وصدقه في التعامل مع الأمم المتحدة، وانخراطه العميق واللامشروط في كل المساعي الجديدة لإيجاد تسوية عادلة لهذا النزاع المفتعل.

كل ما سبق، جعل المجتمع الدولي يقف على حجم الإصلاحات الحقوقية والمؤسساتية التي باشرتها المملكة، بل ودحض كل الإدعاءات المغرضة لانفصالي الداخل الذين لا يدخرون جهدا في تزييف الحقائق وتغليب الرأي العام الوطني والدولي والإساءة لصورة المغرب.

- إعادة قراءة القرار السياسي خصوصا في علاقته مع البرلمان الأوروبي الذي يعتبر مركز قوة وساحة لكل أشكال المناورات من قبل خصوم وحدتنا الترابية؛

- مساندة ودعم مؤهلات الدبلوماسية الموازية من خلال توفير المعلومة الضرورية المرتبطة بالقضايا الجوهرية للسياسة الخارجية.

وهي مناسبة لتعيد دعوتكم إلى إعادة النظر في طبيعة علاقتكم مع ممثلي الأمة، فألى متى سيطر هذا المنطق يحكم علاقات من المفروض أن ترقى إلى مستوى التكامل؟ وأي دبلوماسية برلمانية نريد إذا كانت المعلومة الأساسية والضرورية مغيبة ومحجوبة عن الفاعلين في هذا المجال؟

إن قرار سياديا كالذي اتخذتموه لحظة عزمكم بسحب الثقة من كريستوفر روس، المبعوث الشخصي للأمن العام للأمم المتحدة، كان من المفروض في إطار العلاقة المؤسسة بين كل من المؤسسة التشريعية والجهاز التنفيذي وفي إطار الديمقراطية التشاركية وما تعنيه من ضرورة التشاور القبلي، بل وفي إطار الدور الرقابي لممثلي الأمة لكل السياسات العامة إما على المستوى الداخلي أو الخارجي للوطن، أن تعملوا على استشارة كل الفاعلين في المجال الدبلوماسي، خصوصا وأنا أمام قرار سيادي كان من الممكن أن يكون له تبعات خطيرة على المصالح الوطنية.

نأمل أن تعملوا في المستقبل على تجاوز مثل هاته القرارات التي ينبغي أن تكون محط إجماع وتشاور معمق مع كل الفاعلين. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الآن الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد لحريف:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني، باسم الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين، أن أتدخل في إطار المناقشة الفرعية لميزانيتي الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالدفاع الوطني وميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون برسم مشروع القانون المالي 2013.

أود بداية أن أؤوه بالعمل الجاد والمسؤول للوزراء المسؤولين عن هذين القطاعين الهامين وأطر الوزارتين على الجهود التي يبذلونها من أجل صون وحدتنا الترابية وتحقيق الأمن والطمأنينة وتطوير علاقتنا الخارجية بمختلف دول العالم لترسيخ المكانة المتميزة لبلادنا عالميا بناء على السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

مجموعة من الأسئلة، لاسيما بعد تميز أدائكم الدبلوماسي بالانحصر وعدم الفاعلية سواء على مستوى العلاقات المغربية-الجزائرية وما يطبع هاته العلاقة من عدم الاستقرار، فنحن لا نفهم هذا الجفاء وهذا العداء المجاني تجاه المغرب ومصالحه الوطنية والإمعان في خلق المزيد من أجواء الاحتقان والتوتر رغم سياسة اليد الممدودة التي دأبت بلادنا على تكريسها في علاقاتها مع دول الجوار، والتي تعكس بحق تجدر وعي الانفتاح والتشبع بمنطق السلم والتسامح كخيار حاسم تنهجه بلادنا وتسعى إلى تكريسه في كل علاقاتها وتفاعلاتها مع محيطها الخارجي.

أيضا نود مساءلتكم عن الآليات المعتمدة من قبل وزاراتكم لتعزيز البعد الإفريقي والآسيوي، سيما بعد هذا الحضور الباهت للمغرب على هذا المستوى.

إن الدبلوماسية المغربية مطالبة اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، إلى تبني رؤى وتصورات إستراتيجية واستغلال كل الإمكانيات المتوفرة والمحتملة لمواجهة كل التحديات من خلال إعادة القراءة والاستشراف الجيد لمستقبل علاقات المغرب مع محيطه الإقليمي والدولي، لاسيما مع تنامي نظام الأحادية القطبية التي ساهمت إلى حد كبير إلى غياب التحالفات والغاء الإيديولوجيات وارتكاز غالبية الدول الكبرى على مفهوم المصلحة كمحددات أساسية لسياساتها الخارجية.

وعلاقة بالعالمين الغربي والإسلامي، نود التأكيد في هذا الصدد أن المغرب كان وسيظل في مقدمة الدول المبادرة إلى إعلان انضمامها الكلي وغير المشروط مع مجمل القضايا التي تحبل بها هذه المنطقة، وفي مقدمتها طبعا قضية الصراع العربي-الإسرائيلي.

إننا في فريقنا نستنكر كل هاته السياسات المتعترسة للكيان الصهيوني الغاشم وهذا العدوان على شعب أعزل وسعيه لتهود القدس وتماديه في سياسة الاستيطان، إمعانا في فرض سياسة الأمر الواقع.

وندعوكم في هذا الصدد للخروج من الرقعة الرمادية الملتبسة التي اخترتموها والقطع مع كل نوايا التطبيع المعاكسة تماما لمواقفكم التي ما فتتتم تعبرون عنها في العديد من المناسبات لحظة تواجدكم في مواقع أخرى. السيد الرئيس،

نعتقد اليوم أنكم مطالبون أكثر من أي وقت مضى بتأهيل الجهاز الدبلوماسي وبناء مفهوم خاص للدبلوماسية الرسمية والموازية أمام حجم التحديات التي تواجهها بلادنا، لاسيما مع تنامي الدعوات في هذا الإطار وهو ما يستدعي في نظرنا:

- الانفتاح على مختلف الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية وعلى مراكز الدراسات في العلاقات الدولية وتدبير الأزمات؛

- نسج علاقات أكثر فاعلية مع المنظمات الدولية كشريك لتحقيق التنمية؛

- التوجه نحو القوى الصاعدة في آسيا توسيعا للشركاء الاقتصاديين؛

وبهذه المناسبة، نؤكد على ضرورة تقوية الجبهة الداخلية وتدعيم التحرك الوطني بمختلف مكوناته لتوضيح ملاسبات قضية وحدتنا الترابية في كل المنتديات الدولية الرسمية وشبه الرسمية والشعبية، كما نبه إلى ضرورة اختراق بعض معازل أعداء وحدتنا الترابية، خاصة بدول أمريكا اللاتينية، وتخصيص مزيد من الدعم المالي والمعنوي للتحركات الوطنية في هذا الاتجاه، حتى نوفر ظروفًا مساعدة على مقومات التواصل الدائم مع مختلف شركائنا ومدعمي الموقف المغربي في كل المحافل والمنابر الدولية، من أجل التأكيد على أولوية المبادرة المغربية للحكم الذاتي وحمل الأطراف على الانخراط بجدية في المفاوضات مع التحلي بالواقعية وروح التوافق.

ونحن نستعرض ما يتعلق بحقوقنا التاريخية، فإننا، في الفريق الاستقلالي، نعتبر أن ملف سبتة ومليلية المحتملتين والجزر التابعة لها قد حان الوقت لفتحها مع الجارة الإسبانية في إطار استكمال وحدتنا الترابية. السيد الرئيس،
حضرات السادة،

إن هذه المعطيات التي تبرز جوانب متعددة لأدوار بلادنا على مستوى السياسة الخارجية على أهميتها، لا تغفينا من توجيه بعض الملاحظات الأساسية والجوهرية، التي تساعد على تقوية أدائنا الدبلوماسي ومن ضمنها:

- الحرص على أن تكون الوفود المغربية في القضايا السياسية والاقتصادية مشكلة من ذوي الاختصاص، وبناء على تهييء وتنسيق قبلي، يمكن من تحقيق النجاعة المطلوبة في القضايا التي تهم بلادنا؛

- إعادة النظر في أسلوب عمل التمثيليات الدبلوماسية في الخارج وبحث إستراتيجية لإشراك مهاجريننا في كل المناطق من أجل الإسهام في العمل الدبلوماسي بشكل يعتمد تقييم النتائج وتجويد الأداء؛

- تمكين القنصليات في الخارج من الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لانجاز مهامها، خاصة تجاه مواطنينا خارج الحدود؛

- ضرورة وضع جدولة زمنية واضحة الأهداف، وبتنسيق مع المؤسسة التشريعية، لتهييء المشاركات في اللقاءات الدورية الحاسمة دوليا وعربيا.

وختامًا، فإننا، في الفريق الاستقلالي، مؤمنون أن الرسالة التي تطوقنا جميعًا - كمواطنين وكوطنيين - تفرض علينا جميعًا الدفاع عن مكتسبات الأمة وما حققته من مكتسبات وإعمال مبدأ النقد المسؤول لتجويد العمل، بعيدًا عن كل ما من شأنه أن يؤثر على مصالح الوطن العليا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الآن الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

ونود في بداية هذا التدخل أن نترحم، باسم الفريق الاستقلالي، على كافة أرواح شهدائنا من أفراد قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن الوطني، دفاعًا عن وحدة ترابنا ودفاعًا عن استقرار وأمن وطننا، كما نوجه تحية تقدير واعتزاز لكل المرابطين في مختلف حدودنا الوطنية، من الصحراء المغربية إلى طنجة، من أفراد هذه القوات، مثنين الدور الهام الذي تلعبه مختلف هذه القوات، ليس فقط على مستوى حماية التراب الوطني، ولكن أيضا على مستوى المشاركة المتميزة في المسار التنموي لبلادنا، وأيضا على المستوى الإنساني من خلال رفع المعاناة عن المواطنين أثناء حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضانات والحرائق بالغابات وغيرها وكذا إقامة المستشفيات المتنقلة في مناطق العمق المغربي، إضافة إلى أدوارها الطلائعية في حفظ الأمن ضمن القوات الأممية في العديد من مناطق التوتر، خاصة بالقارة الإفريقية. هذه المشاركة التي مكنت بلادنا من الحصول على تقدير هيئة الأمم المتحدة بالنسبة لمشاركة أفراد قواتنا المسلحة في قوات حفظ السلام الأممية.

حضرات السيدات والسادة،

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للجنة الخارجية والتعاون، نعتقد، في الفريق الاستقلالي، أن مقومات النجاح لكل عمل دبلوماسي ينطلق من ركائز أساسية، من ضمنها تفعيل دور الدبلوماسية البرلمانية بتوفير ظروف إنجاز ما لمهامها من جهة، والحرص على قيام تنسيق متكامل بينها وبين بعثاتها الموجودة خارج أرض الوطن، في إطار الحرص على مصالح وطننا العليا، كما يفرض - كركيزة ثانية - دعم وتقوية حضور الدبلوماسية الشعبية التي تقودها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية وهيئات المجتمع المدني، إضافة للدبلوماسية الاقتصادية التي تقدم للوطن مجالات واسعة من خلال تقوية أسس التبادل التجاري، بناء على منظومة مضبوطة لجلب الاستثمار، والبحث عن محيط لتقوية كفاءات الاستثمار الوطني.

حضرات السادة،

ونحن نناقش الميزانية الفرعية لوزارة الخارجية والتعاون، لا بد وأن نتوقف عند تطورات قضيتنا الأولى، خاصة بعد الزيارة الأخيرة للمبعوث الأممي لبلادنا، ولناطقنا الجنوبية المسترجعة، والتي مكنت السيد روس من الوقوف على حقائق الأمور من خلال لقاءاته الموسعة مع الممثلين الحقيقيين لسكان الحقيقيين وللمنطقة الحقيقية من أبناء الصحراء المغربية.

هذه اللقاءات التي أفضت إلى تعزيز موقف بلادنا وتثبيت الإجماع الوطني كحقيقة ملموسة على الأرض، وكانت - حقيقة - ضربة موجعة لأعداء وحدتنا الترابية، حيث مكنت هذه الزيارة للمبعوث الأممي من الوقوف على أن المغرب يعيش فعلا حرية حقيقية لمواطنيه، ويحرص على ضمانها كبدأ أساسي من مبادئ حقوق الإنسان، وهي الزيارة ذاتها التي رسخت المقترح المغربي الجاد والواقعي، باعتبار الحكم الذاتي هو الحل الوحيد والأوحد لأنه مبني على قاعدة موضوعية قوامها "لا غالب ولا مغلوب".

والجهود التي تقوم بها وزارة الخارجية والتعاون من أجل تعبئة كل وسائلها للدفاع عن قضية وحدتنا الترابية طبقا للتوجيهات المولوية السامية للسير قدما نحو الطي النهائي لهذا الملف المفتعل.

إن الإستراتيجيات والأوراش الإصلاحية السياسية والحقوقية والثقافية والخطط التنموية التي يقودها صاحب الجلالة نصره الله وأيده منذ أزيد من عقد، أعطت قوة دفع حقيقية للدبلوماسية المغربية باعتبار أن السياسة الخارجية هي امتداد استراتيجي للسياسة الداخلية، وبذلك أصبح المغرب فاعلا دوليا جديرا بالتقدير في خدمة السلم والتنمية.

ولعل توالي سحب الاعترافات من قبل مجموعة من الدول بالجمهورية الصحراوية المزعومة لأفضل مثال على التطور الإيجابي لمكاسب الدبلوماسية المغربية.

السيد الرئيس المحترم،

إن الثقل التاريخي للمغرب وموقعه الجغرافي المنفرد وإرثه السياسي والحضاري والثقافي شكل النواة الصلبة لانبعاث سياسة خارجية منفتحة ومستنيرة بوجهة وجرأة الاختيارات على المستويين الداخلي والخارجي ولتحقيق المزيد من المكاسب على المستويات السياسية والاقتصادية والإنسانية، وما تضامنا مع الشعبين الشقيقين، السوري والفلسطيني، إلا شهادة أخرى على تقدير المغرب لمسؤوليته الحضارية.

وبخصوص جاليتنا المقيمة بالخارج، فهي تلعب أدوارا طلائعية للدفاع عن وحدتنا الترابية وخدمة القضايا الوطنية. ومن هذا المنطلق، فإننا ندعو إلى المزيد من العناية بقضاياها خاصة الاجتماعية، مع العمل على تحسين وتطوير الخدمات الإدارية داخل أرض الوطن وتيسير قضاياهم بما يمكن من حماية حقوقهم وصيانة مصالحهم، من خلال إحداث المراكز الثقافية التي تهتم بالتأطير الديني والثقافي، مع تقديم كل أشكال الدعم التي تعزز انتماءهم لوطنهم، إضافة إلى وضع برامج تواصلية للتوجيه والإرشاد وتعزيز شبكة الفصليات وعصرنة بنيتها وتحديث أداؤها وتقريب خدماتها بما يتماشى مع تطورات المغاربة بالخارج.

وأخيرا، وبهذه المناسبة، لا تفوتنا الفرصة للتنويه بالقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية بالذود والدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة من طنجة إلى الكويرة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الآن ننقل إلى مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار، المستشار المحترم محمد البكوري.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين. السيد الرئيس،

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون لسنة 2013.

وبهذه المناسبة، فإننا فخورون بالجهود الجبارة التي يقوم بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، على جميع الأصعدة، خاصة فيما يتعلق بالقضية الأولى لوطننا، والتي تمر اليوم بمرحلة جد دقيقة بسبب النزاعات المفتعلة من طرف خصوم وحدتنا الترابية، كما نؤكد على تجددنا الدائم وراء جلالته، متشبثين بعدالة قضيتنا ومعينين للدفاع عن وحدتنا الترابية التي كانت ومازالت محمدا هاما لسياسة المغرب الخارجية، ويعتبر المقترح المغربي للحكم الذاتي حلا سياسيا للنزاع المفتعل بأقاليمنا الصحراوية، هذا الحل الذي سيضمن لأبناء هذه الأقاليم تدير شؤونهم الجهوية في إطار السيادة الوطنية ووحدة المملكة. وما الجهوية المتقدمة التي نص عليها الدستور الجديد إلا درسا آخر يفند مزاعم أعداء وحدتنا الترابية الذين يفتعلون قضايا وهمية لعرقالة انخراطنا في بناء اتحاد مغاربي متكامل.

السيد الرئيس،

إن تطبيق الحكم الذاتي سيساهم دون شك في بناء المغرب العربي الذي أضحى حاجة جيوسياسية، ستساعد دول المنطقة على التعامل بنجاح أكبر مع تحديات العولمة والتطور المستمر في محيطنا الإقليمي وفي الجوار الأورومتوسطي، وكذا في الشرق الأوسط.

ولا يفوتنا، ونحن ناقش مشروع ميزانية وزارة الخارجية والتعاون، أن نطالب الحكومة بإيلاء المزيد من العناية والرعاية لأسر المعتقلين المغاربة والمحتجزين بمخيمات تندوف، منددين بما يتعرض له هؤلاء الأسرى من معاملات وتصرفات تخالف كل المواثيق والأعراف الدولية، ونهيب بكافة المنظمات الحكومية وغير الحكومية أن تعمل على التنسيق مع وزارة الخارجية والتعاون من أجل التعريف بملف وحدتنا الترابية وبالممارسات اللا إنسانية التي تمارس في حق إخواننا بمخيمات تندوف وفي كافة المحافل الدولية، سواء الرسمية منها أو غير الرسمية.

وفي نفس السياق، تدعونا أوضاع الثغور المحتلة بسبتة ومليلية والجزر الجعفرية إلى مواصلة طرح موضوعها على جدول العلاقات المغربية-الإسبانية ضمن إستراتيجية الحوار الدائم خدمة للمصالح المشتركة للبلدين وبما يضمن الحقوق التاريخية للمملكة المغربية.

السيد الرئيس المحترم،

لا يخفى على أحد الدور الفعال الذي تلعبه الدبلوماسية المغربية كرامة تعكس وجه المغرب على الصعيد الدولي وفي إبراز المنجزات التي حققتها لترسيخ دولة الحق والقانون.

واننا، في الفريق الحركي، نتمنى كل المكاسب التي تحققت في هذا الإطار

- أولاً، لأنه الحل الأنسب لوضع حد لهذا النزاع الذي لا يراد له أن ينتهي، وقد ثمنه المجتمع الدولي؛

- ثانياً، وضع أعداء وحدتنا الترابية في الداخل والخارج عند حدهم؛

- ثالثاً، التصدي للمتاجرة بالقضية من طرف المرتزقة ومن يديرونها من الخلف.

تعلمون أن الخصوم في الخارج وأن المرتزقة في الداخل والخارج، من يتاجرون في قضية أبنائنا في تندوف، لا يريدون لهذا المشكل أن ينتهي، وبالتالي علينا وبكل بساطة كشفهم بشتى الوسائل على اعتبار أن الحرب اليوم لا تكون بالضرورة عن طريق السلاح، ولكن العالم بأسره أصبح مقتنعاً بأن نظام الدويلات انتهى، ولن يكون له مستقبل لأنه من قبيل الماضي الاستعماري الذي قهر الشعوب وفرقهم وأتلف ثرواتهم، وبالتالي فإن حق الشعوب في العيش الكريم والالتقاء إلى الوطن حق مقدس لا يمكن المساس به.

السيد الرئيس،

إن المملكة المغربية عضو غير دائم في مجلس الأمن، وبالتالي علينا استثمار هذا المقعد لكسب المزيد من النقاط على أرض الواقع واستثماره في إطار دبلوماسية هجومية لكل من يتعاطف مع المرتزقة لسبب من الأسباب، وعلى رأسها ملف حقوق الإنسان، وهنا أسألكم بكل موضوعية، وهو سؤال أوجهه إلى كافة الجمعيات الحقوقية الوطنية: ما هو موقعنا أمام وضعية حقوق الإنسان بالجزائر وأوضاع أشقائنا المحتجزين في تندوف؟ وأسألكم مرة أخرى: ما مدى مصداقية التقارير الدولية التي تشير للوضع الحقوقي في المغرب، وتهويله لضرب مصالحنا الاقتصادية والاجتماعية؟

إنها مسؤولية كبيرة، السيد الوزير، تتحملونها حل هذه المعضلة وإيجاد الأجوبة الضرورية لها من خلال تكثيف الجهود للتصدي بكل جرأة لهاته المنظمات الحقوقية التي تشتم في تقاريرها أنها تشتغل لجهة معينة، تحاول قدر المستطاع زعزعة وضعية المغرب في المنظومة الدولية.

السيد الرئيس،

إننا نوه بموقف المملكة المغربية الشجاع الدائم لكل القضايا العربية والإفريقية، كما نوه بمؤتمر مراكش الذي جمع مؤخراً كل أصدقاء الشعب السوري في العالم، والذي حقق هاته الأيام انتصارات مولية على الأرض للتصدي للنظام الغاشم الذي يقتل اليوم الشعب السوري ولا يريد معالجة الأمر سياسياً، باعتباره نظاماً سياسياً فاشياً، بنى مجده المزعوم على قتل الديمقراطية وإراقة دماء الشعب السوري العملاق.

السيد الرئيس،

يقدر عدد مغاربة العالم اليوم بأكثر من 3 ملايين مغربي في ديار المهجر، ومع الأزمة الخائفة التي تعيشها منطقة الأورو، فإن ذلك سيكون له

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية للقطاعين المدرجين في اللجنة: الشؤون الخارجية والتعاون وقطاع الدفاع الوطني.

بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، والتي نعتبرها محطة أساسية لكي نقف عن كنب على برنامج عمل الوزارة والرؤية المستقبلية لتعزيز مكانة المغرب الدولية وحماية مصالحه وقضاياه الآتية والمستعجلة، وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية.

في البداية، لا بد أن أؤكد على أن الدبلوماسية المغربية يراها جلاله الملك محمد السادس حفظه الله، وأن الجهود المبذولة في هذا الإطار تهدف بالأساس إلى تحسين الأداء الدبلوماسي وتفعيل عمله وتأمين التراكبات الإيجابية ومعالجة الاختلالات الجاثمة على القطاع وتدعيمه.

لا بد أن نؤكد على أن البرنامج المسطر، والذي استعرضته علينا، السيد الوزير، هو برنامج واعد، وأكد أن مسانمتكم وبصانتم على القطاع مازالت غير كافية، ولم تدخل بعد إلى صلب الاختلالات، وبالتالي لربما توجد هناك بعض المعوقات التي نجهلها كبرلمانيين، علماً أن القطاع الذي تشرفون عليه، السيد الوزير، يقتضي منكم تسطير إستراتيجية دبلوماسية واضحة، لا تحمل الأخطاء وتستبعد الارتجالية في التنفيذ، أمام صعوبة القطاع وتضاريسه الوعرة - إن صح التعبير - إلا أننا نقول ولحد الآن، أنكم تتوفرون على إرادة قوية في تديره.

السيد الرئيس،

لكم اليوم، السيد الوزير، مسؤولية تاريخية للاستمرار في تلميع صورة المغرب في الخارج وضرب كل مخططات أعداء المملكة في الخارج التي تستهدفنا من كل حذب وصوب، وأعتقد أن الميزانية المرصدة، وبكل صراحة، لا تفي بالمطلوب ولا تلي رؤيتكم وإستراتيجيتكم لرفع الرتبة عن العمل الدبلوماسي، ذلك أن عملنا الدبلوماسي يحتاج إلى دينامية جديدة، تجعلنا نحقق مكاسب على الأرض وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، اعتباراً للتميز والاستثناء المغربي الذي جاءكم لتسيير الشأن العام، وبالتالي فما عليكم إلا الاستمرار في هذا الوضع وفق الشرعية لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين.

السيد الرئيس،

لقد تفاجأنا داخل الفريق لعودة كريستوفر روس كبعوث أمي للصحراء، حيث كنا من المنتفجين لهذا القرار، لم نفهم سبب رفضه من طرف المملكة وقبوله في الأخير، مؤكداً على ضرورة تطبيق برنامجكم السياسي في قضية الصحراء المغربية، حيث كنتم من الذين طالبوا الحكومة السابقة بضرورة تنزيل الحكم الذاتي على الأرض، وها نحن اليوم نوجه لكم نفس السؤال: ماذا تنتظرون، السيد الوزير، لتنزيل هذا النظام في أقاليمنا الجنوبية؟

والمالية وتوفير كافة وسائل العمل لهم للاستمرار في مباشرة عملهم الميداني اليومي، مؤكدين على أن إدارة الدفاع الوطني تحتاج اليوم إلى إمكانيات أكبر من أجل تحسين آليات الجيش وتطويرها، خدمة لأراضينا وحدودنا ودفاعا عن صحرائنا. إنها فرصة لكي نترحم فيها على شهدائنا الأبرار من رجال جيشنا الوطني، رجال قواتنا المسلحة الملكية المستأسدة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الآن الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المحتلة برسم السنة المالية 2013.

السيد الرئيس،

لقد أصبحت عملية تدير السياسة الخارجية قضية وطنية بامتياز، بل أم القضايا باعتبارها الأساس الذي يتم من خلاله تصريف مختلف التدابير المتعلقة بالعلاقات الخارجية للبلاد، وهذا ما يستدعي التفكير في فتح نقاش وطني عميق وصریح حول عملية إدارة القرار في السياسة الخارجية للمغرب، بما يميّز اللثام عن ماهية المراحل والقنوات المتبعة وطبيعة الاعتبارات المؤثرة في القرار وأدوار الفاعلين والمتدخلين حتى يتسنى للرأي العام الاطلاع على حقيقة المسار وتجليات إعداد القرار.

إن النقاش حول واقع الدبلوماسية المغربية، وضمنها وزارة الخارجية والتعاون، أداء ونتائج، أصبح يكتسي أهمية لافتة نظرا لعدة اعتبارات، أهمها الدور والصلاحيات الجديدة الموكولة بموجب دستور 2011 للجهاز التنفيذي في رسم التوجهات العامة للسياسة الخارجية المغربية وتفعيلها على أرض الواقع.

وفي هذا الإطار، فإن أي متتبع لحصيلة الدبلوماسية المغربية، منذ تولي السيد سعد الدين العثماني مقاليدها، تجعلنا نصل إلى نتيجة أولية وبديهية، بعيدا عن المبرر الزمني الذي ينطوي على خلفية تنصلية، على أساس أن ممارسة الدبلوماسية تنطوي على تصور مسبق، ألا وهي غياب أي بصمة للحزب في تفعيل هذه الدبلوماسية، وخصوصا في الجانب المتعلق بقضيتنا الأولى، ألا وهي قضية وحدتنا الترابية، وكذا الروابط الاقتصادية والتنمية مع الدول الشقيقة والصديقة.

إن قراءتنا لهذه الحصيلة ليست من باب النقد من أجل النقد، بل تركز على خلفية تطويرية من منطلق المصلحة الوطنية التي لا يمكن المزايدة

انعكاسات سلبية على أوضاعها، وبالتالي فإن الحكومة مطالبة بتشجيع العودة وإيجاد الظروف المناسبة لهم.

نحن في فريق التجمع الوطني لأحرار قدمنا تعديلات مهمة على مشروع القانون المالي الحالي، مع الأسف رفضت من طرف الحكومة، وهذه التعديلات كانت تهدف إلى تسهيل عودتهم، خصوصا وأن العلاقة بين بلدهم الأصلي علاقة مقدسة، مبنية على التضامن وصلة الرحم. وبالتالي، فإننا كلما شجعناهم على ذلك كلما كانت عائداتهم أكبر وكان ارتباطهم بوطنهم الأصلي مستمرا، خصوصا الجيل الثاني والثالث، مطالبينكم، السيد الوزير، بالنظر في ظروف استقبال هذه الجالية في بلدان الإقامة واعتماد سياسة القرب لهم.

السيد الرئيس،

على مستوى الدبلوماسية البرلمانية وتفعيل عملها، أود أن أؤكد لكم أننا نقوم بها على أحسن وجه ممكن، وإننا رغم الصعوبات فإننا نقوم بواجبنا، ولكن نفتقد إلى تهيء الملفات، خصوصا بالنسبة إلى ملف القضية الوطنية أو التنسيق الاقتصادي للعمل الدبلوماسي. لذلك، فإننا نطالبكم بضرورة مصاحبة الدبلوماسية البرلمانية لتقوم بأدوارها السياسية والاقتصادية وبضرورة تهيء ملفات إلى السادة المستشارين لتسهيل مأموريتهم وإحاطتهم علما بكل الظروف التي تنظم فيها اللقاءات والمنتديات الدولية قبل وصولهم أو أثناء استقبالهم من طرف الهيئة الدبلوماسية في الخارج.

بالنسبة لقطاع الدفاع الوطني، إنها فرصة لكي ننوه بمبادرات جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، الإنسانية في الداخل والخارج، والتي أعطت لبلدنا إشعاعها الذي أسعغ عليها التميز من خلال إقامة مستشفيات ميدانية بمخيم الزعتري بدولة الأردن الشقيقة على الحدود مع سوريا المضطهدة والمستشفى الميداني في غزة الصامدة لاستيعاب مرضى العدوان الصهيوني الغاشم من أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، والذي ندد به المغرب الرسمي والشعبي.

وهي مناسبة لكي نهني الفلسطينيين على الانتصار الدبلوماسي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي منحهم صفة دولة مراقب، يستطيعون من خلالها الدفاع عن أنفسهم أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد ما يتعرض له الشعب الفلسطيني الأعزل من جرائم شنعاء، مؤكدين على ضرورة توحيد الصف الفلسطيني إلى حين تحقيق دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

دون أن تفوتني الفرصة لكي ننوه بعمل من ينفذون هذه المهام الإنسانية على الأرض، رجال قواتنا المسلحة الملكية الباسلة، الساهرين على حدود المملكة والمدافعين عنها في الداخل والخارج، والدفاع عن مصالحها بما فيها قضية وحدتنا الترابية الأولى، دون أن ننسى في ذلك رجال الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية على عملهم الجبار في استتباب الأمن ببلدنا، مطالبين الحكومة بتسوية وضعيتهم الإدارية

الخارجية إبان زيارته للجزائر، وهو ما يدفعنا للتأكيد على غياب فهم واضح للدور الأساسي للجزائر في عرقلة مساعي حل قضية الصحراء رغبة من جارتنا في كبح منحى التطور الديمقراطي والتنمية.

لكننا نبقى دائما نثير معطى أساسي وهو ضرورة تطوير العلاقات مع المؤسسات السياسية والمدنية الجزائرية التي هي من صلب اختصاص وزارة الخارجية.

إن الدبلوماسية تقوم من بين ما تقوم عليه الاستفادة من التاريخ ومن العنصر البشري والإمكانيات التي يتيحها هذين العنصرين في تفعيل الدبلوماسية الفاعلة والهجومية. وهنا نريد معرفة مكامن ضعف العلاقات المغربية الإسبانية، والتي رغم توفر العنصرين سالف الذكر تبقى هذه العلاقات تتخبط في ثنائية المد والجزر. ولا يمكن لهذه العلاقة من منظورنا إلا أن تزداد تأزما في ظل واقع الأزمة التي تعرفها الجارة الشمالية، وفي ظل حكومة يمينية كانت خلال مرحلة الازدهار الاقتصادي تكن عداء خاصا للجالية المغربية ومعها باقي الجاليات القادمة من الجنوب، ويزداد هذا العداء في الظرف الاقتصادي الراهن، ومن هنا نريد للدبلوماسية المغربية أن تكون في واجهة الدفاع عن حقوق المهاجرين بإسبانيا وكذا الحد من الممارسات الاستفزازية والمهينة لكرامة المواطن المغربي من طرف البوليس الإسباني في الثغور المغربية المحتاة، وهنا لا يسعنا إلا أن نؤكد تشبثنا بعدالة قضية المدينتين السليبتين سبتة ومليلية و باقي الثغور التاريخية.

السيد الرئيس،

كما لا نفوتنا الفرصة دون أن نسجل مجموعة من الملاحظات على أداء الجهاز الدبلوماسي المغربي، والتي تختصر في الواقع العيوب التي تعتره وتجعله غير قادر على المواكبة الآتية والفعالة للتطورات الدولية ذات الصلة بالمصالح العليا للوطن، ولا سيما قضية الوحدة الترابية للمملكة، ومن بينها هذه الملاحظات التالية:

- المسؤولية التصيرية لوزارة الخارجية ومصالحها بإيرلندا في تعقب تحركات جبهة البوليساريو، والتي أسفرت عن استقبال الرئيس الأيرلندي لزعيم الانفصاليين؛

- تغييب وتحقير الوزارة للمجهودات التي بذلها المناضلون الاتحاديون في مؤتمر الأهمية الاشتراكية وما أسفر عنه من مكتسبات للدبلوماسية المغربية على مستوى هذه الجبهة الدولية المؤثرة؛

- الخلط واللغظ المثار بخصوص الموقف من سحب الثقة من المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة بخصوص قضية الصحراء السيد كريستوفر روس، وما تلاه من التهرب من تحمل مسؤولية هذا القرار المتسرع والذي كشف مرة أخرى النمط الارتجالي الذي تسير عليه الدبلوماسية المغربية (الوزير اعتبر موقف سحب الثقة اتخذ الملك)، وقد انعكس ذلك سلبا على المغرب في شكل إعادة فرض بقاء روس في منصبه

فيها وعليها، لأن أساسها الدفع بمصلحة المملكة المغربية من أجل تحقيق مزيد من المكتسبات وتحسين وتعزيز موقعها على الساحة الدولية بغرض المساهمة في النهوض بالوطن والرقى به في كافة المجالات.

إن أي دبلوماسية فاعلة ومؤثرة لا يمكنها أن تجد مكانها في تصورات منغلقة على الذات، ولا في رؤية سياسية دبلوماسية تقوم على رد الفعل فقط، بل تعتمد هذه الفعالية والنجاحة المطلوبتين في تبني رؤية سياسية دبلوماسية هجومية، تنطلق من المكتسبات التي حققتها بلادنا مؤسساتيا وسياسيا، وتستهدف اكتساح مواقع جديدة وتنوع مضمون العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف.

السيد الرئيس،

لقد شهد الجميع، وفي صحوة الحراك العربي الذي عرفته منطقتنا العربية، بالخرج الديمقراطي لبلدنا التي استوعبت بشكل إيجابي وهادئ المطالب الشبابية المغربية الرامية إلى محاربة الفساد والريع بكل تلاوته، عبر الاستجابة السياسية المسؤولة، وفي الوقت المناسب، لعاهل البلاد في خطابه التاريخي لـ 9 مارس 2011 وما ترتب عنه من بلورة دستور جديد يشكل بحق خطوة عظمى على درب بناء الدولة الديمقراطية المنشودة.

واننا، إذ نستحضر هذا المعطى، والذي قد يتساءل البعض عن علاقة هذه النقطة بالدبلوماسية المغربية، فإننا نؤكد أهمية تسويق التجربة المغربية عربيا كموذج متفرد، شكل مصدر إلهام لإيجاد الحلول لدول شقيقة لازالت تتخبط اليوم في متاهات دستورية وفي البحث عن مخرج للمرحلة الانتقالية التي يمرون بها والتي عناوينها العريضة صياغة الدستور والعدالة الانتقالية، مع العلم أن لبلدنا تجربة رائدة على صعيد المصالحة الوطنية، والتي يمكنها أن تشكل دعما لأشقائنا في الدول العربية التي تجري في ساحاتها تفاعلات "الربيع العربي"، مع التأكيد أن كل هذه الدول عرفت استحواذ الإسلاميين على السلطة، وهو معطى لصالح الحزب الحاكم في المغرب نظرا للقواسم المشتركة التي تجمعها بالحركات الإسلامية الحاكمة أو المشاركة في السلطة.

ومع الأسف، فإن الحكومة الحالية عجزت لحد الساعة عن بلورة مقاربات جديدة وابتكار صيغ بديلة من شأنها النهوض بالعلاقات الثنائية مع هذه البلدان وعلى رأسها الشقيقتين تونس ومصر.

وكما أكدنا سالفا، فإن تناول قضية الدبلوماسية المغربية هو من باب الغيرة الوطنية والرغبة في جعل المملكة المغربية تلعب دورها من أجل جعل المكانة الدولية للمغرب مبنية على الدينامية الإيجابية، مؤثرة ومتأثرة بكل التحولات الكونية التي تخدم الوطن والمواطنين.

ومن هذا المنطلق، نسائل مرة أخرى الدبلوماسية المغربية عن مصير العلاقات المغربية الجزائرية، والتي كان المغرب دائما يمد يده من أجل تطويرها لما فيه خدمة الشعبين المغربي والجزائري، وكنا قد تفاءلنا خيرا بالتصريحات الإيجابية والمطنبة في المدح التي صدرت عن وزيرنا في

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
لي الشرف أن أتدخل، باسم فريق الاتحاد الدستوري، لمناقشة الميزانية
الفرعية للجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني برسم السنة المالية 2013.

السيد الوزير،

نجدد اللقاء بكم من خلال هذه المحطة السنوية المتمثلة في مناقشة
الميزانية الفرعية للقطاع الهام الذي تشرفون عليه، قطاع الشؤون الخارجية
والتعاون.

وتعلمون - كما نعلم جميعا - أن القطاع الذي تشرفون عليه مؤتمن على
قضايا وانشغالات وطموحات كل المغاربة، لا يمكن أن تقاس بمبلغ أو تقييم
بمؤشر مرقم. ولهذا، ففناشنا معكم سيكون بالأساس نقاشا يطمح إلى إبداء
آراء تارة واستطلاع أمور تارة أخرى، وكل ذلك تؤطره من هممتنا - كما من
هممكم - غيرتنا الوطنية ولاسما على الملفات المصرية التي تديرونها في مجال
اختصاصكم. والملفات المصرية هذه، نضع على رأس قائمتها ملف الوحدة
الترايبية، هذا الملف الذي يمكن أن نقول أنه يشهد لحظة من الترقب الساكن
في ظاهره والمشتعل في باطنه، ترقب يترجم انتظار الكل لما ستفضي إليه
مرحلة ما بعد تقديم المغرب لمقترحه التاريخي الراعي إلى منح أقاليمنا الجنوبية
حكما ذاتيا تحت السيادة الوطنية.

مقترح يشكل في اعتقادنا، في فريق الاتحاد الدستوري، أرضية واقعية
للتفاوض والتفاوض على أساس أن موقف المغرب المعلن والواضح في هذا
الصدد، كون هذا المقترح يعد بمثابة مشروع لحل سياسي نهائي، لا يقبل
تجاوز الخطوط الحمراء المحددة أساسا في حتمية كل من السيادة الوطنية
والوحدة الترابية التي تعتبر الأقاليم الجنوبية جزءا لا يتجزأ منها، فالتفاوض،
علميا ومنطقيا وأخلاقيا، هو تقارب وتجاذب لقوى أو قوتين ذات اتجاهين
متعاكسين في موضوع ما، والفروض أن يكون بحسن نية متبادلة وبطموح
الخروج من وضعية الجمود ووضعية الانكماش حول المواقف الجامدة.

والمغرب، بكل موضوعية وتجرد، يؤمن بهذا المنطق، بل مافتى منذ
اندلاع الأزمة المفتعلة يقدم التضحيات..

السيد رئيس الجلسة:

بقيت لكم دقيقة، السيد المستشار.

المستشار السيد محمد أقييب:

والمغرب، بكل موضوعية وتجرد، يؤمن بهذا المنطق، بل مافتى منذ
اندلاع الأزمة المفتعلة يقدم التضحيات ويتعامل مع القضية بروح عالية من
المسؤولية، علما أنه صاحب الحق، والحق - كما تعلمون - يعلو ولا يعلى
عليه.

بالمقابل يعرف الكل ويسجل المواقف المتحجرة لخصوم الوحدة الترابية،
والذين لا يجدون من أسطوانة يتغنون بها سوى أسطوانة الانفصال والقراءة
القاصرة والساذجة لمبدأ تقرير المصير.

بعد أن أبدت الولايات المتحدة والأمين العام الأممي بان كي مون الانزعاج
من هذا الموقف المغربي الذي يبدو أنه اتخذ بدون تنسيق مسبق مع
الأطراف المعنية..

السيد رئيس الجلسة:

دقيقتان، السيد المستشار، اللي بقت لك.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

- لوحظ كذلك أن المغرب فقد ريادته في قضية الشرق الأوسط ولم
يعد يستشار في المبادرات الرامية لإيجاد حل للمسألة الفلسطينية بعد أن
كان قبلة لا يمكن تجاهلها بالنسبة للأطراف المعنية في السر والعلن؛
- كما يسجل أيضا أن موقع المغرب في أمريكا اللاتينية.. وهنا غنم
مادام الوقت ما باقش.

في الأخير، لقد أصبح من باب التقليد أن يحصل إجماع الفراء
البرلمانيين على ميزانية الدفاع، وإن كنا في المعارضة نعتبر هذه الميزانية غير
كافية، ولكنها معقولة اعتبارا للإكراهات وإمكانيات الدولة وللظرفية
الاقتصادية التي تعيشها البلاد. غير كافية لأن التطورات الإقليمية والحيو
إستراتيجية تفرض علينا زيادة تحصين حدودنا وزيادة قدرات القوات
المسلحة الملكية وتحديثها ودعمها بشريا وتسليحيا وعصرنة ورفع قدراتها على
مستوى التكوين واتقان الاحتراف.

ولأن مهام جديدة أنيطت بقواتنا بالإضافة إلى حماية الأمن الخارجي
والذود عن حدود الوطن وحصين وحدته، هناك تحديات جديدة من قبيل
الوضع الحاضر في منطقة الساحل والهجرة غير القانونية والجريمة العابرة
للحدود، بما فيها الجريمة الإرهابية والتفجير والاتجار الدولي في المخدرات،
بالإضافة إلى المهام الإنسانية في مناطق النزاع.

كما لا تفوتنا بهذه المناسبة توجيه تحية تقديم وإكبار للقوات المسلحة
الملكية وعلى رأسها قائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس.

ولا يفوتنا أيضا الدعوة إلى تحسين الأوضاع المادية للجنود المغاربة
والاهتمام بالخصوص بقضاياهم الاجتماعية من سكن وتطبيب وتأمين صحي
وقل... إلخ.

والسلام عليكم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الآن الكلمة للفريق الدستوري.

المستشار السيد محمد أقييب:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على أشرف المرسلين وآله وصحبه
أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

الناظور، وأتكم على العمال الحدوديين، هاذ العمال اللي العدد دياهم 4 آلاف عامل، عندما نتكلم على 4 آلاف عامل، اضربها غير في 4 تتعطينا 16 ألف نسمة، هاذ العمال الحدوديين، السيد وزير الخارجية، يتواجدون في العالم كلو، إذا امشيتي ما بين إسبانيا والمغرب، امشيتي للمكسيك وأمريكا. هاذ العمال تمشيو للميلية السلية كيخدموا بالنهار وبالليل كيدخلوا للمغرب.

ولكن مع الأسف- بعد تعيين السيد العامل أو مندوب الحكومة في مليلية وهو من أصل مغربي، إذا كنعرفوه، سيادة الحكومة، إذا عارفين هاذ القضية، راه من أصل مغربي، عين أخيرا في مدينة مليلية كامل مدينة مليلية، أتى مجموعة من القوانين اللي هي خطيرة جدا ضد هاذ العمال الذين قضاوا ما يناهز أكثر من 16 سنة في عملهم.

نحن كنعابة هاد الناس منضويين تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، قلنا لهم جينا عندك، السيد وزير الخارجية، درسنا معك هاذ الملف، راسلنا السيد وزير الداخلية، إلى حد الآن لم نتوصل بأي جواب.

السيد وزير الخارجية، استقبلنا، قلت لو دابا هاذيك اللجنة المشتركة الإسبانية المغربية، بطبيعة الحال اللي كنعرفون ما بين رئيس الحكومة والوزير الأول، هاذ المشكل تناقش، إلى حد الآن لم نتوصل بأي جواب، بل توصلنا بجواب واحد هو من السيد الوزير المكلف بالمهاجرين، هاذيك الرسالة اللي توصلنا بها، قال لك أودي هاذ المشكل راه عندكم فيه الحق، لقد راسلت وزارة الداخلية، وزارة الداخلية إلى حد الآن.. هاذو راه مغاربة، السيد الوزير، راه ما جاينش من الساء، هاذو كييجو عندنا، قال لك احنا غادي يطلعوا إلى الرباط، غادي يعتمصوا عند وزارة الخارجية، طالعين هما وأولادهم، قال لك احنا خاص الحكومة المغربية هي اللي تحميننا، ماشي الحكومة الإسبانية. امشينا إلى السفارة الإسبانية قال لك هاذ المشكل شوفوه مع الحكومة دياكم ومع الحكومة الإسبانية. امشينا إلى القنصلية في الناظور. إذن هاذ المغاربة دياولنا باغيين حماية من طرف الحكومة المغربية، وأين هي الحكومة المغربية؟

إلى حد الآن، الأستاذ سعد الدين العثماني، الله يخليك إلى حد الآن نريد أن نتوصل بجواب باش نفهمو هاذ الناس، لأن هذا ضغط، 4000 اضربها في أربعة هي 16000، فين غادي يمشيو المساكين؟ هما أشنو كيطلبوا؟ راه ما كيطلبوا حتى حاجة، تيقول لك أودي احنايا تخلصوا الضمان الاجتماعي، تخلصوا الضرائب، وفي التالي لا يتساوون مع العمال الإسبان المتواجدين في مدينة مليلية المحتلة.

أضف إلى ذلك، واسمح لي، السيد الوزير، لأن هذا الموضوع يهم حتى السيد وزير الداخلية، أقولها لكم صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أعزه الله، في الصيف اللي داز، لقد قام بمبادرة محممة جدا باش يمشيو ذوك الناس اللي خدامين في الديور دياول هاذوك البوليس والجدارما والديوانة، ولكن مع الأسف، السيد الوزير، اذهبوا إلى منطقة ابني انصار، وأنا

تقرير المصير هذا، وأنتم أعلم بذلك، السيد الوزير، وجد في نزاعات دولية وإقليمية يزيد في حلول سياسية، وأساس في حل الحكم الذاتي، وهو ما يريد استيعابه بالطبع خصوم المغرب نظرا لخلفياتهم الحقيقية، التي هي في الواقع خلفيات الطموحات التوسعية لكيان دولة مجاورة ليس إلا.

هذه الدولة بالطبع هي دولة الجزائر، والتي كنا - نحن المغاربة - نتفادى الإعلان الصريح لتدخلها المباشر في تحريك خيوط المؤامرات المحبوكة ضد مصالح المغرب ووحدته. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الآن الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي.. نساليو هاذ اللجنة ونرفعو الجلسة، ما ابقى والو. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد حاجي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نظرا لضيق الوقت سنقدم لكم تدخل فريق التحالف الاشتراكي ونطلب منكم، السيد الرئيس، أن تسجلوه في المحضر. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الفريق الفيدرالي قدم مداخلة كتابية. والآن ننقل إلى مجموعة الاتحاد المغربي للشغل. آخر مداخلة، في حدود عشر دقائق.

المستشار السيد أحمد بطلحة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

أخواتي، إخواني المستشارون،

اسمحوا لي، أيها السادة، أن أتكم باسم الاتحاد المغربي للشغل - بطبيعة الحال كمنظمة نقابية - والشق الذي يهمني هو العمال المغاربة، وهذا المشكل مرتبط خاصة بالسيد وزير الخارجية المحترم السيد سعد الدين العثماني، ولو عندو ارتباط مع السيد وزير الداخلية ووزير التشغيل... إلخ. ولكن سأتكلم، السيد الوزير، وبهذه المناسبة أشكركم الشكر الجزيل على الاستقبال الذي خصصتموه لنا، إذا عقلتو، السيد الوزير، في وزارة الخارجية ومع السيد الكاتب العام، في قضية شائعة جدا، أقولها في منطقة

السؤال اللي كنوجه لكم: ذيك السيارات اللي كيتواجدوا في الناظور ووجدة، منين كيجيو، السيد الوزير؟ غير قول لي امنين كيجيو؟ وأنا كقول لكم واحد القضية وأنا مسؤول على اللي كقول، والله العظيم كيدخلوا السيارات من الناظور بـ (Matricule) ديال الخارج، كيوليو ديال المغرب، في ذيك الساعة كيوليو، كيوليو غير هكذا؟ لا، (c'est pas normal). إذن هناك شي حاجة اللي ما كتمشيش ميزان. ولهذا، السيد وزير الداخلية، الله يخليكم، وأنا كنعرفكم كنعرفوا ذيك المنطقة ميزان وجيتوا لها، كنعرفوا بني انصار، صابووا ذيك الشئ ديال بني انصار، راه هاذ الشئ راه عار علينا، لا يعقل يجي واحد السائح يجي من الخارج، ملي يبقى يشوف ذيك المناظر وغادي يولي، راه عيب. المغرب كلشي بخير، الحمد لله، غير ذيك الديوانة راه كارثة على المغرب. السيد الوزير، الله يخليكم، جاوبونا في هاذ القضية، لأن هاذ الشئ كيمكم أتم، كوزير الخارجية، لأن هاذو اولادكم، هاذو مغاربة، راه ما جاوش من النساء، وهم يطالبون من الحكومة المغربية باش تحميمهم وتدافع عليهم. وشكرا لكم. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. فيما يخص الفرق والمجموعات التي استنفذت وقتها، نلتمس منها باش توافي الرئاسة بالمداخلات كتابية. والآن نرفع الجلسة إلى حدود الساعة الثانية والنصف. رجاء، السادة المستشارون، عندنا من الساعة الثانية والنصف إلى الثالثة والنصف جلسة الأسئلة الشفوية، سؤال لكل فريق، ومباشرة بعدها نستأنف ونواصل المداخلات ديال الفرق البرلمانية والمجموعات. شكرا.

ملاحق:

الملاحق I: تمة مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

فقطاع التربية الوطنية الذي يعتبر مقياس تقدم الأمم أو تدهورها، رغم تجربة الميثاق الوطني للتربية والتكوين خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة الذي لم تستطع الحكومات لا السابقة ولا الحالية من أجرأته، بل لاحظنا التخبط والعشوائية في تطبيق مضامينه حتى لجأنا بعدها إلى برنامج استعجالي احتاج هو بنفسه إلى برنامج استعجالي لإقاده، حيث تعاملت الحكومة معه بشكل عشوائي لم يراعي لا الظروف الصعبة التي يشغل فيها رجال التعليم ولا الإمكانيات ولا الحاجيات المرصودة للقطاع، وهنا يجب أن نؤكد على أن ما جاء في القانون المالي الحالي من مناصب شغل يبقى دون المستوى المطلوب، فرصد 8000 منصب لقطاع التربية الوطنية لا يكفي أبدا ولا يشجع تماما على المضي قدما في الإصلاح المنشود وسد الفراغ

أعرف وأتم تعرفونها، اذهبوا والله، والله، والله كأنك توجد في قندهار، احنا في الناظور كنسموها قندهار بهذه العبارة، اعلاش السيد الوزير؟ تدخل مليلية جاي من خمسة نجوم، داخل إلى المغرب فندق غير مصنف، وهذا عيب علينا احنا، مالنا احنا؟ أشنو كين في المغرب؟ المغرب الحمد لله بلد بخير، ولكن أنا أقولها لكم وأتحمل مسؤوليتي، راه تيجيو سياح جايين من اسبانيا تيوصلوا لذيك المنطقة راه كيوليو، تيشوفوا البوليس والجدارمية والمخازنية والسبي، أشنو كين؟ أشنو كين في هاذ المغرب؟ المغرب الحمد لله بخير، الناس كيوليو من تمك، وهذا الشئ اللي كيدوز منين كيدوز؟ واش كيجي من النساء؟ واش الطائرات اللي كندوز إلى المغرب، هاذوك المقاتلات اللي كينة في وجدة وفي الناظور، راه كلشي كيدوز من هاذ المنطقة، السيد الوزير.

الله يخليكم، صيفطوا الفتشية ديالكم، ولكن ماشي خاص تعلموهم، غادي يميشو يدبروا ذاك الشئ في الخفاء، ويشوفوا أشنو تيوقع تما، تشوفوا أشنو واقع تمك، الرشوة، الرشوة، الرشوة، هاذ الشئ غير معقول، واحنا الحمد لله نحارب الرشوة، الحكومة أتت بمحاربة الرشوة، اذهبوا إلى مليلية وسبته، نحن الناس ديال الناظور كنسموها قندهار.

احنا، السيد الوزير، من الاثنين إلى الجمعة، الملايير من السننات كيدخلوا إلى مليلية، اعرفتمو (les contrebandes)، هاذوك الناس اللي تيمعشوا جايين من دكالة، جايين من سيدي قاسم، راه تقريبا 51% راه خدامين في التهريب في الناظور، هذا واقع تعيشوه، افهمتي؟ احنا كنتسناو أسبوع، نهار السبت والأحد كيدخلوا الإسبان للناظور، كيدخلوا باش يجيوا اشوية العملة الصعبة، يميشو للمطاعم، يميشو إلى الفنادق، ولكن - مع الأسف - ماذا فعل نحن؟ ما كنعليوهمش يدخلوا. واش الإسبان اللي غادي يجيو إلى مليلية باش يدخلوا إلى المغرب، يميشو للمطعم، يميشو للفندق، غادي يبقى تما 4 اسوايع يتسنى؟ كيوليو، كيدخلوا بالآلاف، ولكن هناك حصار في بني انصار. كيف يعقل هناك ممر واحد؟ احنا عندنا واحد الممر كمغاربة، ممر واحد اللي كين باش تدخل إلى امليلية، تمشي تدخل إلى إسبانيا عندهم 3 ممرات، واشحال البوليس عندهم؟ 4، 5، احنا جيش هناك، ولكن، روحوا ديروا الكاميرات شوفوا أشنو تيوقع تمك، ديروا الكاميرا، وأنا أتحمل مسؤوليتي في هذه القضية، وهاذ شي كلشي كيغوت عليه. ولكن - مع الأسف - إلى حد الآن وخا تدار ذاك الشئ.

ومن هنا أحبي صاحب الجلالة على هذه البادرة، الواقع هو هذا، ولكن ما بعد ذلك راه كلشي ولى اجمال اللي كان، كلشي ولما اجمال اللي كان، وهذا لا يعقل، السيد الوزير.

احنا بطبيعة كين الناس اللي كيمعشوا، هاذوك اللي كيجيوا، شوف المهرين الكبار، ما نمشوش عند اللي جاب كاشا ولا جاب 10 كيلو ديال المحص اجمال اللي قال دعيعة، ماشي هو هذا المشكل. المشكل، غير

طائلة التهميش واليأس والخوف من المستقبل والمشاكل المتفاقمة للطلبة، سواء على مستوى التحصيل المعرفي أو الإمكانيات المادية والبشرية المرصودة لإصلاح القطاع، وبالتالي فإن الجهود المبذولة تبقى محدودة نظرا للإكراهات التي يعاني منها القطاع.

إن عدم افتتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي وعلى النسيج الماويلاتي، تجعلها بعيدة كل البعد عن التنمية المستدامة، بحيث أن أغلب المجازين الحاصلين على الشواهد معطلون، لم يتمكنوا من المساهمة في تنمية بلادهم لأنهم لم يوظفوا قدراتهم وإمكانياتهم المعرفية ولم يجدوا المجال للاستثمار، بحيث افتقدوا لروح المبادرة بسبب اليأس والإحباط وفقدان الثقة ونقص الخبرة في هذا المجال، وللأسف ما زالت إشكالية البحث العلمي إشكالية عويصة، بحيث أن الميزانية المخصصة تبقى ضعيفة جدا، لا ترقى إلى المستوى المطلوب، ولا تشجع على البحث والابتكار وإن تخصيص 500 منصب شغل للوزارة برسم سنة 2013 لهو رقم لا يحتاج إلى تعليق.

- ثانيا، محاربة الأمية والتربية غير النظامية:

أما بخصوص قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية فبالرغم من الجهود التي بدلت على أمل القضاء على آفة الأمية في أفق 2015 أصبح بعيد المنال بالنظر إلى النتائج المتواضعة المسجلة لحد الآن، وهنا لابد من تفعيل وتحسين برنامج العمل بشراكة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وكل المتدخلين.

- ثالثا، قطاع الصحة:

إننا في فريقنا نولي أهمية قصوى لقطاع الصحة على اعتبار أنه لا يمكن تحقيق أية تنمية اجتماعية بدون إستراتيجية محكمة تجعل صحة المواطن من أولى الأولويات، وبالتالي فإننا نطالب الحكومة بضرورة الإسراع في تمكين المواطنين من بطائق (RAMEE)، لأن الحكومة تأخرت في هذا الباب وقد تخرج عن التزاماتها التي جاءت في التصريح الحكومي وتتيه وسط الأولويات في غياب سياسة صحية علمية واضحة. إننا نطالب الحكومة بضرورة تحسين القطاع وتطويره في اتجاه يستجيب للحاجيات والانتظارات والآمال المعلقة عليه، علما بأننا عند مناقشتنا لمشروع ميزانية وزارة الصحة وجدنا أن الاعتمادات ضعيفة مقارنة مع الحاجيات الضخمة والعجز الكبير الذي يعرفه القطاع، خصوصا في مجال الموارد البشرية المتخصصة بالنظر إلى الخصائص الكبير وجغرافية المغرب، وهنا لا بد من التذكير بأن تخصيص 2300 منصب مالي لقطاع الصحة غير كاف، وبالتالي فإننا نطالب الحكومة بضرورة فتح حوار حقيقي مع الفاعلين في قطاع الصحة، وتكثيف الجهود من أجل تشجيع التكوين المستمر، ومراجعة قانون الأطباء وبمائلة المرضين مع المتصرفين والأطر المائة بالتعويض عن الحراسة والتجول والمسؤولية وغيرها من المطالب العادلة والمشروعة للعاملين بالقطاع، مع تحسين الخدمات الاستشفائية وبلورة سياسة دائرية وطنية، وتطوير

المهول والاختلال الذي تركته المغادرة الطوعية، إذ بدون موارد بشرية كفأة وكافية، لا يمكن للقطاع أن يأخذ طريقه إلى الإصلاح، كما أنه يطرح بشدة إشكالية الاكتظاظ الذي ما زال يورق شريحة واسعة من رجال التعليم خصوصا في المناطق النائية، أضف إلى هذا انتشار ظاهرة العنف التي عرفت طريقها إلى مؤسساتنا، فالأمن التعليمي يعد أحد أساسيات جودة التعليم، وتفاقم مشكل تسريب الامتحانات، دون أن ننسى الإضرابات المتزايدة التي يعرفها القطاع لمطالبة شغيلته بتحسين الأوضاع الاجتماعية، وقد وصل هذا القطاع بسبب السياسة الحكومية، الغير واضحة في تديرها، إلى مرحلة حرجة من التناقض والقلق اعتبارا لتغليب الكم على الكيف وتضخم الأرقام والمعدلات، مما سيؤدي إلى فقدان الثقة في تعليمنا وشواهدنا.

السيد الرئيس،

إن قطاع التربية الوطنية يحتاج إلى إمكانيات كبيرة رغم أن الميزانية المخصصة كبيرة بالمقارنة مع ما هو مخصص لقطاعات أخرى وبالتالي يجب على الحكومة أن تفكر في وسائل أخرى أكثر فعالية من إجراء سريعة وتحسين الحكامة والتقييم المستمر للبرامج، وأن تفكر في إعادة تصنيف الأولويات ببلادنا، وفق تدير أكثر ديناميكية بالاعتماد على العناصر الكفأة، ذات التجربة والحكمة في مجال التدير والتسيير الذي يراعي خصوصيات العهد الجديد و العالم المنفتح على عصر العولمة، لكي يتبوأ القطاع المكانة التي يستحقها و لكي يؤدي أيضا الدور المنوط به على أحسن ما يرام.

إن القطاع، إخواني، أخواتي، في حلتها الحالية لم يستطع حل المشاكل الروتينية والتي تتكرر وتتراكم كل سنة، والتي بصدد مناقشتها يوميا مع الحكومة، سواء داخل اللجنة المختصة أو عبر الجلسات الشفوية والكتابية، والمرتبطة بواقع التعليم كالتحاق بالزوج أو الزوجة، وكذا القضايا المرتبطة بالتربية الداخلية، والاكتظاظ في المؤسسات التعليمية، وتلاشي بنايات هذه المؤسسات وانهارها وتعميم التعليم، كلها أوضاع لا تساعد على تطور التعليم ولا تجعله يكسب رهانات التي حددها الميثاق الوطني للتربية و التكوين.

السيد الرئيس،

إن تحقيق الجودة المطلوبة في قطاع التعليم مرتبط أساسا بمدى توفر الحجرات الدراسية والموارد البشرية اللازمة بدل اللجوء إلى ظاهرة النظم المعمول بها حاليا والتي تحول دون إمكانية تحسين نوعية الخدمات التربوية وغياب التكوين اللازم للمدرسين المكلفين بالأقسام المتعددة المستويات والتي عادت للانتشار بعد عملية الضم وظروف وشروط عمل العنصر البشري الذي يعتبر الأداة الرئيسية في العملية التعليمية، وبالتالي فإنه لا يمكن المطالبة باستقرار العنصر البشري بالبادية دون توفير التحفيزات الضرورية من سكن وظيفي ومن تحفيزات مادية.

وبخصوص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، فإن إشكالية الإصلاح الجامعي تصطدم بواقع القضاء الجامعي الذي يعاني تحت

القطاع وتوظفه لأفكارها السياسية، مقصية بذلك صوت المعارضة. ومن هذا المنبر، نطالب الحكومة بالإنصاف في هذا الباب مع إعطاء الفرصة للمعارضة السياسية في كل البرامج السياسية والثقافية والفكرية ترجمة لروح وفلسفة هذا القانون، وإذا ما عملنا على وضع عمل تقني لفترة التحرير الذي تشرف عليه الهيئة الوطنية للاتصال السمعي البصري، فإن نتائجها بقيت دون المستوى المطلوب، حيث أن التحرير يعرف بطناً كبيراً، حيث أضيفت قناة رياضية وحيدة، في الوقت الذي كنا نتمنى أن تعرف القناة البرلمانية النور المتابعة أشغاله بدل الاقتصار على جلسة الثلاثاء الخاصة بالأسئلة الشفوية.

- سابعاً، الشأن الثقافي:

أما بخصوص الشأن الثقافي، فإن الميزانية المخصصة لوزارة الثقافة غير كافية، فالقطاع يحتاج إلى دعم قوي من أجل التطوير. وهنا لا بد أن نطالب الوزارة الوصية بضرورة تحسين وضعية الفنانين، وإعادة النظر في الدعم الممنوح وفق أساليب أكثر ديمقراطية لتشجيع الإبداع والإنتاج الوطني.

- ثامناً، قطاع الشباب والرياضة:

إن قطاع الشباب والرياضة يلعب دوراً أساسياً في تربية النشء، بحيث أنه يدير القطاعين المباشرين اللذان يعينان بتنشئة الطفولة والشباب في أفق تكوين المواطن المغربي الصالح القادر على تحمل المسؤولية والمتمسك بهويته والعارف بحقوقه وواجباته.

إننا ننوه بوزارة الشباب والرياضة فيما يخص العدد المهم الذي خصصته في مجال التخييم خلال السنوات الأخيرة، إلا أن الإشكال المطروح في حقيقة الأمر مرتبط بضعف البنيات الأساسية والتحتية للمراكز، فالخيمات تنفقر إلى أبسط التجهيزات الأساسية.

إن المطلوب من الحكومة هو الاعتراف بالجانب الكيفي بدل الكمي في مجال الخيمات، والاهتمام أكثر بجانب التغذية ودعمها وكذا التجهيزات الأساسية للمخيمات، مع البحث على فضاءات أخرى لخلق مخيمات متميزة، بدل المزايدة السياسية في الأرقام.

فيما يخص دور الشباب، تعاني خصاصة يتجلى في ضعف التجهيزات والميزانيات المرسودة للصيانة، غالبيتها بدون عطاء يذكر لانفتقادها لوسائل الإيضاح العلمية والوسائل السمعية البصرية، فالوزارة تعرف عجزاً كبيراً في هذا الباب، ولعل أبناء البادية في أمس الحاجة أكثر من غيرهم لهذه الفضاءات لاستكشاف قدراتهم ومواهبهم الثقافية والفنية والرياضية، ولا بد أن نتساءل عن مال المعهد الوطني للشباب والديمقراطية الذي كان مؤسسة مستقلة، تنصهر فيها جميع المكونات السياسية، مطالبين الحكومة في نفس الوقت بضرورة تفعيل هذا المعهد وإعطائه المكانة اللائقة به، لتأطير الشباب سياسياً وفق منظور وطني يعتمد التشجيع بروح المواطنة الحقيقية البعيدة عن الإيديولوجيات، وتوسيع مجال تدخله، وخلق خلايا له على

البنيات المساعدة على توفير العلاج وتعميمه، وتكثيف برامج الوقاية الصحية ومحاربة الأمراض، وتقوية الإجراءات الخاصة بصيانة التجهيزات والبنيات.

- رابعاً، قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

وبخصوص قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بكل تشعباتها وتعدد اختصاصاتها وتنوعها والتي أدت إلى تداخل الاختصاصات، فإننا نطالب الحكومة بدعم هذا القطاع أكثر فأكثر، كما أننا نطالب الحكومة بتكثيف المراقبة والزيارات الميدانية للخيريات، خصوصاً وأن الورش الإصلاحية الذي يقوده جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هذه العملية الاجتماعية الكبيرة التي تهدف إلى مواجحة الفقر والبطالة ورفع التهميش وتوفير ظروف العيش الكريم لكافة المواطنين، وبالتالي فإن المبادرات الحكومية في هذا الباب تبقى محدودة ولا تواكب وتيرة نشاط جلالة الملك وتصوراته، وهنا لا تفوتني الفرصة دون أن أشيد بالإنجازات المهمة لمؤسسة محمد الخامس للتضامن في العمل الجاد والمسؤول، التي تقوم به لفائدة دعم العمل التضامني الذي جسدهته الاستثمارات الكبرى التي تفوق استثمارات الحكومة. كما لا تفوتنا الفرصة دون أن ننوه بالمجهودات التي تقوم بها جمعيات المجتمع المدني في هذا الباب، حيث تنهج المقاربة الميدانية التي تجعل من البعد الاجتماعي للتنمية الاجتماعية جوهر المشروع المجتمعي التضامني.

وبخصوص الأسرة والطفولة، هنا لا بد أن تلتزم الحكومة بتخصيص نسبة محترمة من المناصب لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة، مطالبين الوزارة الوصية بعدم ترك المكفوفين ليعتصموا في شوارع العاصمة وأمام المؤسسات الدستورية وفتح حوار جاد ومسؤول معهم.

ورغم القيمة المضافة التي جاءت بها مدونة الأسرة، إلا أننا مازلنا نسجل - وبكل أسف شديد - معاناة المرأة، حيث مازالت تتعرض للعنف وللإقصاء والتهميش، خصوصاً في العالم القروي، مطالبين الحكومة بضرورة تطبيق القانون في هذا الباب.

- خامساً، الشأن الديني:

يعد الشأن الديني من المجالات المهمة والتي تحتاج إلى اهتمام أكبر من لدن الحكومة، لمحاربة الأفكار الدخيلة على مجتمعنا الإسلامي، كما أصبح من الملح الاهتمام بالعلماء والأئمة والوعاظ فيما يخص تكوينهم والعناية بهم، وفتح المجال السمعي البصري لهم لتوعية وتنوير المجتمع المغربي، والجالية المغربية بالخارج، والعمل على تخصيصها من الأفكار المتشددة والمتطرفة. ولا تفوتني الفرصة بأن أشير إلى ما وقع هذه السنة داخل البعثة المغربية للحج من أحداث نتمنى من الله أن لا تتكرر خلال السنوات القادمة.

- سادساً، قطاع الاتصال:

أما المجال السمعي البصري فإنه واجهة ومرآة البلاد. بكل أسف شديد ورغم قانون التحرير، فإن الحكومة وأغليتها السياسية التي مازالت تحتكر

وسوف تقتصر مساهمتنا على التطرق للسماة العامة لهذه القطاعات مع بعض الملاحظات حول مواطن الضعف والقصور وإبراز الجوانب الإيجابية التي لا نشك في وجودها.

وليعذرني السادة الوزراء إن كانت كلمتي ذات نفس نقدي، بالرغم من أننا مكون من الأغلبية الحكومية، فالنقد البناء لا يفسد للود قضية، سيما وأنا أمام قطاعات حيوية تعد من الركائز الأساسية التي لا غنى عنها في المشروع التنموي الذي تنخرط فيه بلادنا.

السيد الرئيس،

فبخصوص قطاع الصحة، فإننا في فريق التحالف الإشتراكي نسجل، بإيجاب، الارتفاع الملموس في الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع برسم سنة 2013، وذلك من أجل مواكبة المشاريع والبرامج الجديدة التي تعتمده الوزارة إطلاقاً أو مواصلة إنجازها خلال السنة المقبلة. ومع ذلك نؤكد على أن الرفع من الميزانية بما ينسجم مع الرهانات والتحديات الجديدة، أمر ضروري ويحتاج مستقبلاً إلى جهد مادي وتنظيمي مضاعف.

كما نتمن المنجزات التي حققتها الوزارة خلال السنة الحالية، كتعميم نظام المساعدة الطبية "RAME" التي تشكل لبنة أخرى في بناء مغرب التحديات الاجتماعية، حيث ستضمن تغطية صحية شاملة للمواطنين المغاربة وستمكن من تعزيز المساواة أمام المواطنين لولوج الخدمات الصحية. كما نشيد بالقرار السياسي والتاريخي الجريء لخفض ثمن الأدوية الذي يعتبر إشارة قوية من الحكومة لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، والذي شمل حوالي 320 دواء في أفق توسيع لأحة الأدوية التي سيشملها التخفيض، وذلك بعد سلسلة من الحوارات والتشاور مع كافة المتدخلين في إطار المقاربة التشاركية التي أصبحت تنهجها وزارة الصحة، مما سيضمن ولوجاً أفضل للمواطنين إلى الدواء، والتخفيف من حدة معاناة المستهلكين من تكاليف التطبيب والعلاج، مع الحفاظ على التوازنات اللازمة للارتقاء بقطاع صناعة الأدوية في المغرب وحمايته من الاختلالات التي يواجها. وهنا لا يفوتنا التنويه بروح المسؤولية والمواطنة التي أبانت عنها كل الأطراف المتدخلة خلال اللقاءات التي نظمتها الوزارة في هذا الخصوص، كما نتمن الإجراءات الهامة المتخذة للنهوض بمرودية القطاع، خاصة فيما يخص تشجيع استعمال الدواء الجينيس، وإنشاء مرصد لمراقبة تطور سوق الأدوية، والارتقاء بمستوى الخدمات وتحسين مؤشرات الأداء والإنتاج، وتقليص الفوارق المحلية فيما يخص توزيع الموارد المالية والبشرية ووضع منظومة لليقظة الصحية لمواجهة مخاطر الأوبئة والأمراض وتحسين التكفل بالأمراض المزمنة مع إعطاء الأولوية للفئات ذات الاحتياجات الخاصة وحسن تدبير الموارد البشرية إضافة إلى شفافية تعيينات المسؤولين بالقطاع عبر الإعلان عن المناصب الشاغرة.

ورغم كل الإيجابيات التي تم تحقيقها، فإنه لا بد من القول أن المنظومة الصحية ما زالت تعاني من بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق كلي

الصعيد الجهوي والمحلي، لأن المستقبل السياسي رهين بمدى اشتغال هذا المعهد.

إن قطاع الرياضة يعيش أزمة إدارية خانقة في التدبير وحل مشاكله الكبيرة في غياب الوعي الكامل بأهمية قطاع الرياضة مقارنة مع قطاعات أخرى اجتماعية. لذا، يجب إعادة النظر في توزيع المنح ومحاسبة الجامعات على النتائج المحصلة. كما أن مجموعة من المشاريع موقوفة التنفيذ ستظل الرياضة المغربية متخبطة بين لا هوية ولا احتراف. من هنا فإن الرهانات التي سطرت في السنوات الأخيرة بدأت تتراجع.

إن المسؤولين على القطاع مطالبين بالبحث والاجتهاد من أجل إيجاد تصور جديد للتعامل مع الجامعات وفق مبدأ الإنتاجية والفعالية والابتعاد عن المحسوبية والزبونية في صرف المنح، خصوصاً ونحن نعيش السنة الثانية من تبني هذا النظام والذي أعطيت فيه انطلاقاً التجربة الاحترافية بالمغرب التي تحتاج إلى تقييم شامل وموضوعي، يمكننا من إصلاح ما يمكن إصلاحه خلال الموسم الرياضي المقبل.

- تاسعا، شؤون المقاومة وأعضاء جيش التحرير:

أما فيما يتعلق بشؤون المقاومة وأعضاء جيش التحرير، فإننا نطالب الحكومية بإيلاء العناية الكافية لهذه الشريحة والاعتناء بأوضاعها المادية والاجتماعية، لما تجسده من تاريخ حافل منح الاستقلال للمغرب وهي مناسبة نخي فيها رجالات التحرير وشهداء الوحدة الترابية وعلى رأسهم الملك الراحل محمد الخامس طيب الله ثراه والحسن الثاني قدس الله روحه، راجين من الله العلي القدير أن يرحم شهداءنا ويسكنهم فسيح جناته مع النبيئين والصدقيين والشهداء.

السيد الرئيس،

بحكم الإكراهات التي تعيشها القطاعات الاجتماعية المندرجة في لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية والخصاص الحاد الذي تعرفه، وغياب مقاربات شمولية لمعالجة الأوضاع الاجتماعية، وحيث أن الميزانيات الفرعية بقيت دون المستوى الذي نطمح إليه، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار سنصوت بالرفض على هذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الملحق II: تدخل فريق التحالف الإشتراكي في مناقشة مشاريع الميزانيات

الفرعية التابعة للجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون

أنتشرف بتقديم هذه المساهمة التي تعبر عن رأي فريق التحالف الإشتراكي في بعض مشاريع الميزانيات القطاعية المعروضة علينا في إطار اختصاصات هذه اللجنة.

جديدة للتنشيط والافتتاح على المحيط الاجتماعي.
إن تعدد الشاشات وسبل عرض المنتج الثقافي (التلفاز- الكمبيوتر...) وانفجار الشبكات الاجتماعية وتناسلها الهائل، يجعلنا مضطرين إلى التفاعل مع هذه الثورة الرقمية التي لم تفصح بعد عن كل خباياها.. لذا، فإن الآليات المعتمدة والتشريعات المنظمة للقطاع الثقافي في حاجة إلى تكييف وتأقلم مع مستجدات الثورة الرقمية وانعكاساتها على الإنتاج الثقافي وطرق تسويقه.
إن ثقافة الشاشة الرقمية قد تغير جذريا طريقة ولوجنا للبرامج الثقافية الفنية منها والأدبية والترفيهية. وهذا المعطى الجديد يجعل آليات التنظيم والتأطير والتشريع الوطنية في المجال، غير ذات جدوى. ومن المستعجل التفكير من الآن في اعتماد قواعد جديدة لحماية الإنتاج والإبداع الثقافي الوطني.

والأكد اليوم هو أن الثقافة ليست منتوجا أو "بضاعة" ككل البضائع. فهي ملك جماعي مشترك، يستدعي الحماية من مخاطر التبضع الاقتصادي والمالي.

وأمام مواجهة التحديات الجديدة للقطاع، وأمام اتساع نطاق تدخلات الوزارة وتعدد قطاعات نشاطها، فمن الضروري اعتماد الحكامة وعقلنة التدبير وترشيد النفقات العمومية، وإشراك مختلف الفاعلين في هذا الجهد. وهذا يتطلب الرفع من حصة القطاع الثقافي في الميزانية العامة للدولة.
السيد الرئيس،

إن التربية هي الدعامة الأساسية للتنمية في كل الدول، وبدونها لا يمكن الحديث عن أي مشروع تنموي يضمن الاستدامة والاستمرار. ومن المنفق عليه بالنسبة لحالة المغرب أن الإخلال الذي أصاب المنظومة التربوية منذ مدة جعلها عاجزة على التفاعل مع مختلف المشاريع الإصلاحية، المحرمة منها أو التي هي في طور الإنجاز (البرنامج الاستعجالي) وهو ما شكل عرقلة أمام تقدم وتطور النظام الاقتصادي للبلاد والتحول الإيجابي في عمق المجتمع. وبدون شك هناك عوائق متعددة وإكراهات عديدة، ولكن مع الأسف بقي الحال على ما هو عليه، لأن آلة التنفيذ أضحت عاجزة على مواكبة الأوضاع (النظام الإداري والسلطة التنفيذية)، ومن ضمن هذه العوائق:

- عدم الاستقرار والانسجام في السياسات المتبعة من طرف الوزراء المتعاقبين على شؤون التعليم والتربية الوطنية، كوقف أو إلغاء بعض الأوراش الأساسية للبرنامج المستعجل قبل إجراء أي تقييم لتنفيذ هذا البرنامج خلال أمده المحدد في أربع سنوات، للوقوف على الجوانب الإيجابية والكشف عن الجوانب السلبية (إلغاء البيداغوجيا المندمجة وإلغاء الثانوية المتميزة مثلا... مما خلق جوا من الريبة والشك العام حول جدوى البرنامج المستعجل وأسس وربما حتى أهدافه؛

- التصادم وغياب التعاون والتنسيق الفعال مع عدد من القطاعات الوزارية كالمالية والجماعات المحلية والتكوين المهني والتنمية القروية وكذا مع

لبعض الأهداف، خاصة بسبب النقص المتزايد في الموارد البشرية من أطر طبية وأطر تدبيرية، إضافة إلى تعقيد المساطر وطول الأجل المرتبطة بتدبير الموارد وإنجاز المشاريع الاستثمارية.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع الثقافة، فإن من الأهداف الأساسية للسياسة العمومية الجديدة في المجال الثقافي تعزيز الهوية المغربية وإبراز قوة المغرب الثقافي واستثمار تنوع مكوناته وروافده. وقد جاء الإصلاح الدستوري ليعطي للبعد الثقافي حضورا متميزا من خلال إدراجه ضمن مقاربة مندمجة، تقوم على جعل السياسة الثقافية والفنية دعامة لتقوية الذات وتعزيز الانفتاح على الثقافات والحضارات الأخرى.

إن الرؤية الجديدة للحكومة، والتي تعتمد المقاربة التشاركية مع مختلف الفاعلين والمبدعين بالحقل الثقافي والفني، هي بمثابة إعلان عن خارطة طريق جديدة لإصلاح وتطوير الحقل الثقافي والفني ببلادنا.

ولا شك أن هذه الرؤية المرتكزة على قيم الحرية والمسؤولية والإبداع، والتربية على الروح النقدية وقيم المواطنة وثقافة التطوع وإعادة الاعتبار للخدمة ذات النفع العام كقيم دينية واجتماعية وإنسانية من خلال نهج ثقافة قرب حقيقية تعتمد تعميم البنيات والخدمات الثقافية والإعلامية، وصيانة التراث الثقافي والطبيعي وحمايته وتثمينه، وتحسين حكامة الشأن الثقافي وتحديث التدبير الثقافي ومراعاة البعد الجهوي ومواكبة الإبداع والإنتاج والعناية بأوضاع المبدعين والمنتجين، ومرافقة الإبداع الشبابي، وتطوير سياسة دعم الإنتاج الوطني ونشره وتفعيل التعاون الثقافي الدولي، وذلك وفق قواعد الجودة والتنافسية والمهنية والشفافية والشراكة هي رؤية طموحة وجريئة.

إن اعتماد أسلوب التعاون والتنسيق بين وزارة الثقافة وباقي الوزارات وفق مفهوم جديد للشركات في إطار نهج سياسة القرب في المجال الثقافي مع القطاعات الحكومية الأخرى (التربية الوطنية، الشباب والرياضة، الاتصال...) ومع الجماعات الترابية (المجالس المنتخبة، الجماعات المحلية) والمجتمع المدني والمؤسسات الخاصة، هو مدخل جديد لتفعيل آليات التدخل في المجال الثقافي وللتأسيس لعلاقات مبنية على الثقة والتشارك وتسطير أولويات واضحة للبرنامج القطاعي.

إن المبلغ المرصود لإنجاز بنيات استقبال ملائمة للتنشيط الثقافي والفني بالجماعات الترابية، لا يكفي لفك العزلة الثقافية المتبادلة بين المنتج والجمهور، لأن مرد هذه العزلة لا يكمن فقط في ضعف التجهيزات، بل يجب تحسين وتطوير أساليب تدبير وتسيير المرافق الثقافية وتبني أساليب جديدة في مجال التكوين وإعادة التكوين في مجال الإدارة وإعطاء الاهتمام كذلك للجانب الاعترافي للأطر والمشتغلين في الحقل الثقافي والفني وخصوصا تكريم ورعاية المبدعين اجتماعيا وصحيا وخلق شروط وضمانات الإبداع وحماية حقوق الفنانين والمبدعين والاستثمار في وسائل ومناهج

النقابات وهيئات المجتمع المدني؛

- دور رجال التعليم والعمل النقابي المحاصر أو على الأقل ضعف التشجيع وعدم الانخراط بالقدر الكافي في الأوراش الإصلاحية وطغيان روح القنوية الضيقة على روح العمل النقابي الجاد وفي كثير من الأحيان طغيان روح المصالح الذاتية والشخصية والفردانية؛

- إنزال بعض التصورات قبل التأكد من جدواها كثقافة النتائج وتدبير المشاريع دون ضمان حدوث التغيير المنشود والوصول إلى الهدف المتوخى؛

- ضعف التنسيق بين مختلف المؤسسات التكميلية كالتعليم العالي والتكوين المهني؛

- تشويه صورة المدرسة العمومية بمختلف الوسائل، ورغم أن المقاربات التي اعتمدها البرنامج المستعجل بغاية تسريع وتيرة تحقيق الأهداف المسطرة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتحديد الهندسة البيداغوجية وضمان ضبطها وقبولها منذ 2008 لم يعلن إلى حد الآن عن وقوع أي تقييم يهدد لاتخاذ القرار بالاستمرار في إتمام البرنامج المستعجل خلال فترة زمنية محدودة أو الإعلان عن مشروع بديل وبشكل مستعجل.

إن وضعنا التعليمي ومنظومتنا التربوية لم تعد تقبل الارتجال والمزايدات بين مختلف المتدخلين، بل أصبحت في ظل الدستور الحالي أمرا مستعجلا يهم الجميع وتحت مسؤولية الجميع.

فالتعليم والتكوين يمثلان مدخلا جوهريا لأي نهضة وتمية حقيقية، فلا بد اليوم من الاهتمام بتعليم من نوع جديد، يهيئ الفرد والمجتمع لحقائق وديناميات عصر التكنولوجيا المتسارعة، ولعصر الانفتاح الثقافي والحضاري العالمي، وهو رهان تنموي عالمي يعتمد أساسا على العنصر البشري ويجعله في قلب رهانات هذه الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

إنه بالرغم من توالي الإصلاحات، فمنظومة التربية والتكوين ظلت عاجزة عن مسايرة ركب التغيير والتأقلم مع تحديات المرحلة. ففشل الميثاق الوطني للتربية والتكوين مرده، حسب المختصين، إلى عدم تحقق شروط ثلاثة أساسية: أولها عدم وضوح الأهداف من الإصلاحات المتتالية لمنظومة التربية والتكوين، بمعنى أن الدولة المغربية ليس لها مشروع دولة تلتقي حوله الأهداف التربوية والتنموية، وثانيها عدم تحديد مراحل زمنية لتنفيذ الإصلاح، ثالثها، أن الآليات لتحقيق المشروع كان شقها المالي متوفرا لكن الموارد البشرية غير مستثمرة ومفعلة بشكل جيد.

إن ضرورة إبداع منظومة متكاملة للحكامة التربوية هو رهان المرحلة. ولن يتم هذا الإصلاح بتدابير متباعدة في الزمن ومتباينة في النجاعة، وإنما بإعادة بناء حكامة جديدة معتمدة على قانون مؤطر يؤسس لأركان الإصلاح على مدى عشرين سنة، وعلى هياكل للتخطيط الاستراتيجي والمراقبة والتتبع، وأن يؤسس على قاعدة أن للدولة دورا منظمًا ومؤطرًا للعرض التربوي الخصوصي والعمومي.

وعلى الإصلاح الحكيم للمنظومة التربوية أن يبنى على أسس رؤية متناسقة، تتلاءم مع خصوصيات المجتمع المغربي. وتمثل الرهان الأساسي في تمكين الراسمال البشري وإعادة تفعيل التعليم باعتباره آلية للارتقاء الاجتماعي. ولكسب هذا الرهان، نحتاج إلى توافق تتعبأ لتحقيقه مختلف مكونات المجتمع، مع تنظيم ندوة تقييمية على رأس كل خمس سنوات.

إن تحويل المدرسة من فضاء لشحن الأدمغة ومراعاة المعطيات، إلى فضاء لصقل الحس النقدي وتفعيل الذكاء هو ما نبه إليه جلالة الملك في خطاب 20 غشت الأخير بتأكيد جلالته على ضرورة إعادة النظر في مقاربات منظومة التربية والتكوين، حيث أضح جلالته على ضرورة إعادة النظر في مقاربتنا، وفي الطرق المتبعة في المدرسة، للانتقال من منطق تربوي يركز على المدرس وأدائه، مقتصرًا على تلقين المعارف للمتعلمين، إلى منطق آخر يقوم على تفاعل هؤلاء المتعلمين، وتمية قدراتهم الذاتية، وإتاحة الفرص أمامهم في الإبداع والابتكار، فضلا عن تمكينهم من اكتساب المهارات، والتشبع بقواعد التعايش مع الآخرين، في التزام بقم الحرية والمساواة، واحترام التنوع والاختلاف.

كما دعا جلالته الحكومة إلى التركيز على ضرورة النهوض بالمدرسة العمومية، إلى جانب تأهيل التعليم الخصوصي، في إطار من التفاعل والتكامل. وذلك بالإسراع بتفعيل مقتضيات الدستور، بخصوص المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، في صيغته الجديدة، على أن تساهم هذه الهيئة في إنجاح هذا التحول الجوهرى والمصري، ليس بالنسبة لمستقبل الشباب فحسب، بل ومستقبل المغرب، بلدا وأمة.

إن السياسات العمومية في مجال التربية والتكوين مدعوة إلى ركوب قطار التأهيل والتغيير وإعادة النظر في مقارباتها بجرأة وشجاعة وثقة في المستقبل، لأن باب التفاؤل مفتوح، إذا أدركنا أن بلدا مثل إسبانيا كان نظامها التربوي يشكو من نفس النقائص في بداية الثمانينات، واستطاعت تجاوزها خلال 20 سنة من الإصلاحات الشجاعة والجرئة.

ولركوب قطار التأهيل والتغيير وإعادة النظر في مقاربتنا للمنظومة التربوية، ولأجل وضع القطار على سكتته الصحيحة، علينا الحرص على تحسين العديد من المؤشرات وتحقيق العديد من الشروط المرتبطة بتجويد منظومة التربية والتكوين ببلادنا، ومن أهمها:

1. تحقيق المساواة والعدالة في الأجور وفي التعليم شرط لبروز المغرب كقوة اقتصادية صاعدة؛
2. التسريع في تحسين مؤشرات النمو وتقدم الشباب والتقليص من الفوارق في مجال التربية والتكوين؛
3. التأثير إيجابا على معدل سنوات التمدرس لدى فئة الشباب ما بين 15 و 25 سنة؛
4. الحد مجاليا من التفاوت وتحقيق العدالة في مجال توزيع الخدمات التربوية؛
5. تحسن في مؤشرات التمدرس بالابتدائي وارتفاع نسب الهدر بالإعدادي

من الدستور واعداد القانون التنظيمي المتعلق بهيئة المناصفة وملاءمة التشريعات الوطنية مع التزامات المغرب الدولية، وخصوصا منها المتعلقة بمجموعة القانون الجنائي ومدونة الأسرة.

وعلى المستوى المدني، تؤكد حرصنا على دعم جمعيات المجتمع المدني الجادة والفاعلة في مجال حقوق المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة.. باعتبارها امتدادا للفضاء الدستوري ومنتفسا حقوقيا يكرس مبادئ التعبير الحر والتعدد في الرأي والمسؤولية والوطنية

وعلى المستوى السياسي، تؤكد على ضرورة شجب الأصوات التي ترتفع هنا وهناك لفرض الوصاية على المرأة باسم قراءة رجعية لمبادئ ديننا الحنيف أو منعها بأي شكل من أشكال التهديد والوعيد من ممارسة حقوقها الدستورية كاملة وتقليص مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في بناء مجتمع كامل الحقوق لمواطنيه رجالا كانوا أو نساء.

السيد الرئيس،

تمثل الرياضة في بلد مثل المغرب رهانا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا كبيرا لكنه متجاهل للأسف إما بكيفية واعية أو غير واعية.

فعلى الصعيد الثقافي والاجتماعي تعتبر الرياضة وسيلة لتأطير الشباب وافتتاحهم واندماجهم الاجتماعي، إنها أيضا عامل حشد للمجتمع يتجاوز التمايزات التقليدية، وقد لاحظنا كيف يمكن للإخفاقات المتوالية في مختلف الرياضات أن تؤثر بكيفية سلبية في معنويات المجتمع، في حين تساهم الرياضة في تعزيز الهوية الثقافية للبلد. فالتاريخ الرياضي والنتائج الباهرة جزء مكمل لثقافته.

ولئن كان هذا الدور الثقافي والاجتماعي ثابتا ومعترفا به للرياضة منذ تاريخ طويل، فإنه أصبح اليوم أمرا أساسيا بالنظر إلى التطور الحالي للبيئة الاجتماعية والثقافية لشبيبنا، فاحتياجات التأطير أصبحت أكبر والرغبة في التفتح أقوى والاندماج الاجتماعي أصبح أمرا رئيسا.

وفضلا عن ذلك، فقد أصبحت الرياضة موجها كامنا للتنمية الاقتصادية، ذلك أن طابعها الاحترافي يستطيع تحفيز النمو المرتبط بنشاطها، وإحداث مهن جديدة وبالتالي مناصب جديدة للشغل وتستطيع الرياضة أن تؤثر إيجابيا في تنمية عدة قطاعات، مثل السياحة، بإغناء العرض السياحي عبر الصدى الإعلامي المتزايد للرياضة رفيعة المستوى.

وفي مقابل هذه الرهانات الكبيرة تتوفر للرياضة المغربية مؤهلات كبيرة للنجاح تشكل مصادر كامنة لإمكانيات تنافسية كبيرة مقارنة بأمم أخرى.

فهناك شغف وولع جميع المغاربة بالرياضة، رجالا ونساء، كيفما كانت أصولهم وطبقاتهم ومن جميع الآفاق، هذا الشغف يشكل مصدر تحفيز ثمين بالنسبة لرياضيينا.

أما المؤهل الأكبر المتوفر للرياضة المغربية فيمكن في المهبة والقدرة الخالصة لرياضيينا وعدينا وهذا في أكثر الرياضات شعبية في العالم التي تخلق أقوى نسب المشاهدة.

والتأني؛

6. نسب الهدر لا تزال مهمة، والتدابير القبلية والبعدية ضرورية؛

7. عدم الانسجام بين التكوين المدرسي والتكوين المهني ومغادرة المدرسة دون تكوين.

وللهبوض بالقطاع التربوي والتعليمي، يتعين الإسراع بتفعيل مقتضيات الدستور، بخصوص المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وهو هيئة استشارية، مهمتها إبداء الآراء حول كل السياسات العمومية، والقضايا الوطنية التي تهم التعليم والتكوين والبحث العلمي، وكذا حول أهداف المرافق العمومية المكلفة بهذه الميادين وتسييرها. كما يساهم في تقييم السياسات والبرامج العمومية في هذا المجال (الفصل 168) وكذلك ما يهم اللغات المكونة أو المساهمة في صقل هويتنا الوطنية.

وعلى الدولة الاستثمار المثمر والإنفاق بحكمة وبحكمة وتبصر في قطاع التربية والتكوين.. ولكن دون أن تدخر جهدا، بشريا كان أو ماديا، للرفع من مستوى التكوين، مهما بلغت درجات حدتها..

السيد الرئيس،

في ظل هذه التغييرات السياسية والطموح الديمقراطي المشروع، لا يمكن تصور ربح معركة الكرامة بمعزل عن تحقيق كرامة المرأة، لأن رياح التغيير الديمقراطي لا تتوقف عند باب مطلب المساواة لفائدة المرأة. ولا يمكن تصور ربح معركة التنمية الشمولية بالتضحية بحقوق المرأة.

إن التزليل الفعلي للدستور هو الحرص على ترسيخ الحقوق والحريات الأساسية ومكافحة كل أشكال التمييز على أساس الجنس وتقليص الفوارق المبنية على النوع الاجتماعي وتأمين المساواة في الحقوق والكرامة بين المواطنين والمواطنات دون السعي لتجزئ هذه الحقوق أو تدويرها في قالب إيديولوجي وفي خطاب أخلاقي وموعظي يحاول اختزال المرأة في أدوار بيولوجية في خدمة الرجل وتحت إمرته.

إن المرأة والرجل بينان سويا حاضر هذه الأمة، ويتضافر جهودهما معا سننبي مستقبل زاهرا لهذه الأمة. ولن يتأق هذا إلا بـ:

- الحفاظ على المكتسبات وتميئها والسعي الأكيد نحو المناصفة بين الرجل والمرأة؛

- اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية اللازمة للحد من العنف ومن كل أشكال التمييز في حق المرأة؛

- تميم وتأكيد المقاربة العرضانية لقطاع التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية، باعتبارها قضايا تهم كل القطاعات الحكومية؛

- ضمان ولوج المرأة لمراكز القرار السياسي وتعزيز مشاركتها السياسية؛

- تفعيل مضامين الأجندة الحكومية للمساواة لتدارك الاختلالات وتجاوز التناقص؛

وعلى المستوى التشريعي، تؤكد حرصنا على التسريع بتفعيل الفصل 19

التغيير الحقيقي ويأخذ الإصلاح كامل مغزاه.

السيد الرئيس،

هذه ملاحظتنا وبعض مقترحاتنا بخصوص بعض القطاعات المدرجة ضمن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، ونتمنى من الحكومة أن تأخذها بعين الاعتبار.

وشكرا.

الملحق III: تدخل الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية حول مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية للقطاعات الاجتماعية ضمن القانون المالي 2013.

في البداية، أود أن أذكر بالتزامات الحكومة من خلال التصريح الحكومي الذي يعد بمثابة دفتر تحملات وبمشاركة مع الشعب المغربي الذي منح أصواته للأغلبية الحكومية الحالية وفق الدستور الجديد، دستور فاتح يوليوز 2011، حيث أصر التصريح الحكومي على وضع المجال الاجتماعي في موقع الأولوية ضمن البرنامج الحكومي، وبعد سنة من الوعود البراقة نجد أنفسنا أمام وعود أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها زائفة لأن الحكومة من خلال القانون المالي الحالي وهو أول قانون تضعه بمحض إرادتها خارج كل الإكراهات، نجدها تتزاح عن وعودها وتجعل القانون المالي بعيدا كل البعد عن الاهتمام بالجوانب الاجتماعية، ويضع القطاعات الاجتماعية على الهامش، وهو ما يجعلنا نتساءل بقوة عن الانقسام بين الخطاب والممارسة، ويدفعنا إلى ضرورة وضع الشعب المغربي أمام الحقيقة.

وأمام ضيق الوقت المخصص لتدخلنا، فإننا سنركز بدءا على أهم القطاعات وهو قطاع التربية الوطنية.

فمن خلال هذا القطاع الذي اعتبر قطاعا استراتيجيا منذ الاستقلال، إبان الحركة الوطنية، باعتباره القطاع ذو الأولوية القصوى، والذي يرهن مستقبل البلاد، كان ولازال موضوع الإصلاحات المتكررة ورهانات كل القوى الحية منذ مطلع الاستقلال، وصولا إلى الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والذي محط إجماع لكل القوى الوطنية بكل توجهاتها، غير أن ما سمي بالخطط الاستعجالي أحمض المنهجية الديمقراطية في قضية أولوية للشعب المغربي، ورغم اعتراف الحكومة الحالية بفشل الخطط الاستعجالي، إلا أنها لم تقدم بديلا لتقويمه ولم تكلف نفسها تقييم الوضعية وتحديد الاختلالات البيداغوجية واللوجستكية من أجل تطوير المنظومة التعليمية وتصحيح التدبير المالي والإداري ونهج حكامه حقيقية على مستوى الموارد البشرية، وتطوير التصورات البيداغوجية للملاءمة المنظومة مع حاجيات

إن الخاصية الديمغرافية لبلدنا والمتميزة بوجود نسبة عالية للشباب تتجدد باستمرار، تشكل أيضا ثروة حقيقية ستعطي دائما شهادة ميلاد أبطال كبار. بالإضافة إلى أن التنوع الجغرافي والمناخي للمغرب يشكل أرضية صالحة لمزاولة بعض التخصصات الرياضية التي تثير اهتماما متزايدا على الصعيد الدولي، الرياضيات البحرية، الترحلق، الرياضات الجبلية.

وبالنظر للرهانات المعقودة على الرياضة وبالرغم من المؤهلات البشرية والديمغرافية والجغرافية والمناخية التي يزخر بها المغرب وبغض النظر عن بعض الاستثناءات التي حقق فيها المغرب نتائج مرضية، فإن وضعية القطاع تسير طيلة العشرين سنة الأخيرة من سيء إلى أسوأ، سواء على مستوى النتائج أم مستوى تأهيل القطاع أو في مجال التجهيزات والبنى التحتية. فقد تراجع إشعاع المغرب الرياضي منذ إنجاز لوس أنجلس (1984) وكأس العالم لسنة (1986)، أما ما تلى ذلك كان مجرد استثناءات لعب فيها الحظ دورا رئيسا.

فقد فشل المغرب في السباق نحو تنظيم كأس العالم لكرة القدم ثلاث مرات وكانت آخر مرة يستضيف فيها المغرب ملتقى رياضيا دوليا هي سنة 1988 (كأس إفريقيا للأمم) و1989 (الألعاب الفرنكفونية) وفشل المغرب في بلوغ كأس العالم أكثر من مرة ونزل الوضع إلى أسفل الدرك بالإقصاء المذل للمنتخب الوطني من كأس إفريقيا لهذه السنة.

أما التجهيزات الرياضية والملاعب ومشاكل التسيير فحدث ولا حرج، وكل ما نخشاه هو أن يصل المغرب في يوم من الأيام إلى رياضة بدون جمهور بفعل الانتكاسات المتتالية وهذا أمر خطير.

ولتجاوز هذه الوضعية وتدارك الأمر قبل فوات الأوان نقتراح:

1- تنمية الروح الوطنية والنفس القتالي لدى شبابنا بصفة عامة ورياضيينا بصفة خاصة؛

2- محاربة الرعب الرياضي؛

3- الاهتمام بالطاقات المحلية ونبذ الاعتماد المناسباتي على الطاقات

المستوردة؛

4- مغربة الرياضة ودمقرطتها تديرا وتأطيرا؛

5- ملاءمة الإطار المؤسساتي والتشريعي والتنظيمي للقطاع؛

6- تحديث هياكل التأطير؛

7- تنمية التجهيزات التحتية وتجديدها؛

8- وضع سياسة مستديمة للتكوين؛

9- تنمية رياضة الهواة؛

10- الرفع من وسائل تمويل القطاع، وخصوصا عبر تنوع مصادر تمويل

الصدوق الوطني لتنمية الرياضة ومساهمة جيدة للقطاع الخاص.

وفي الخلاصة، يتعين استحضار أن تنمية الرياضة لن تنجح بدون مقارنة جديدة لتدبير الرياضة لأنها لم تعد فقط مجرد تسلية أو ملهاة، بل أصبحت مقالة حقيقية، تتطلب روح المبادرة والتدبير المهني، فهنا يكمن

بصد ميزانية وزارة التربية الوطنية شخ المناصب المالية التي لا تتعدى 8000 منصب وهو عدد ضئيل بالمقارنة مع الخصاص الحقيقي الذي يتعدى 30.000 حسب إحصائيات رسمية، وهو ما سيعمق أزمة الخصاص داخل القطاع ويرسخ مجموعة من الظواهر السلبية كالأقسام المشتركة في أغلب المجموعات المدرسية بالوسط القروي، ويكرس ظاهرة الاكتظاظ في الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي في الوسط الحضري مما يعرقل أي إصلاح ويجعل المدرسة العمومية رهينة الظواهر السلبية، ويعطل تطلعات الشعب المغربي حيال تعليم حقيقي يساهم في تقدم بلادنا.

إن تراجع ميزانية التعليم يعكس أزمة تصور لدى الحكومة ومؤشر حقيقي على عدم الاهتمام بهذا القطاع ذو البعد الاجتماعي الخالص، كما أنه يتناقض مع الخطاب الحكومي الذي وعدت به أثناء التصريح الحكومي منذ سنة.

ويمكن، باختصار شديد، تحديد بعض المؤشرات التي توضح عدم نجاعة ميزانية وزارة التربية الوطنية كالتالي:

1 - عدم كفاية المناصب الحالية المستخدمة هذه السنة أمام الخصاص الموهول في الموارد البشرية، إضافة إلى جيوش المتقاعدين والمتوفين التي تزداد أعدادها كل سنة، مما يعمق نسبة الخصاص ويكرس ظواهر الاكتظاظ والأقسام المشتركة وحذف بعض المواد الأساسية؛

2 - اتخاذ بعض القرارات الارتجالية دون الأخذ بعين الاعتبار لنتائجها في أرض الواقع ومعالجتها معالجة موضوعية وخاصة ما يتعلق بالتوقيت المدرسي وتوقيف العمل بالمذكرة 109 المتعلقة بالساعات الإضافية بالتعليم الخصوصي؛

3 - عدم تقييم المخطط الاستعجالي، وإعادة الأمور إلى نصابها خاصة ما يتعلق بجانب تأهيل المؤسسات التعليمية وإحداث مجموعة من المؤسسات في كل أسلاك التعليم المدرسي وخاصة بناء المدارس الجماعية التي تم برمجتها بناء 200 مدرسة في أفق 2012 ولم يتم بناء إلا 44 حسب عرض السيد الوزير؛

4 - عدم تنفيذ ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011 وخاصة ما يتعلق بفتح درجة جديدة للترقي وإعادة النظر في تمثيلية قطاع التعليم في اللجان المتساوية الأعضاء من خلال إعادة النظر في القوانين الانتخابية ورفع الحيف عن تمثيلية نساء ورجال التعليم التي تنتمي إلى العهد البائد عندما كان يراد تحقير وتبخيس قطاع التعليم؛

5 - استعمال سياسة لي الذراع في معالجة مجموعة من القضايا في القطاع والتهديد بالاقطاع والعزل بدل نهج فضيلة الحوار لحل المشاكل العالقة. ويكفي أن نذكر بملف المدراء الذين يتعرضون للاضطهاد من طرف الوزارة.

هذه المؤشرات غيض من فيض، وهو ما يجعلنا في الفريق الفيدرالي سنعارض الميزانية المقترحة من طرف الحكومة في هذا القطاع الحيوي الذي يؤكد التصور الحكومي واستمرار تكريس الأزمة، بل تفاقها على المستوى

العصر وسوق الشغل وتكييفها مع متغيرات ومتطلبات المحيط الوطني والدولي.

وبدل أن تتجه الحكومة إلى تشخيص حقيقي للوضع في الساحة التعليمية وبذل الجهود لإيجاد الحلول وإشراك كل الفاعلين والمتدخلين في الميدان، اختارت ذر الرماد في العيون من خلال إعلان حروب دونكيشوتية ضد العفاريات والتاسيح والأشباح لتحويل اهتمام الرأي العام عن المشاكل الحقيقية التي يعرفها القطاع وتوجيهه إلى مناقشة بعض القضايا التي نعتبرها سلبية، لكنها لا تجسد عمق الأزمة التي يعرفها التعليم، وهذه المنهجية لا يمكن أن تساهم في تقديم الحلول الجذرية بقدر ما تساهم فقط في تحويل أظنار الرأي العام الوطني عن القضايا العميقة بغية الهروب إلى الأمام لتأجيل مواجهة المشاكل الحقيقية لقطاع التعليم، وبالتالي تأجيل انطلاقة حقيقية لاستثمار طاقات الشباب المغربي وإشراكها في إقلاع وانطلاقة حقيقية تضع المغرب في الطريق السيار نحو التنمية والديمقراطية والتقدم والحداثة.

ويأتي الخطاب الملكي بمناسبة ثورة الملك والشعب في ذكرى 20 غشت 2012 ليصبح إشكالية التعليم في موقع الأولوية الوطنية، ويلج على ضرورة إصلاح المنظومة التعليمية، وجعلها تساهم في تشكيل العقل النقدي بدل حشو ذاكرة التلاميذ، جعل المدرسة العمومية ذات جدوى وجاذبية مما يعني ضرورة إعادة النظر في وظيفة المدرسة العمومية وملاءمتها مع التطور الذي تعرفه المدارس والتوجهات التربوية الحديثة لتكوين جيل جديد، يتيح من قيم الحداثة والديمقراطية والتقدم، غير أن الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة بعيدة كل البعد عن هذا المنحى، وبدل الإنكباب على معالجة الاختلالات ومواجهة المعضلات البيداغوجية والتدبيرية فقد اتجهت إلى افتعال معارك هامشية لرح الوقت فقط دون اتخاذ قرارات شجاعة وجريئة لإصلاح الوضع التعليمي ورفع وتيرة تعبئة المجتمع المغربي لانخراطه في معركة إصلاح منظومة التعليم باعتبارها أولوية ثانية بعد قضية الوحدة الترابية.

لا يمكن لأي كان أن يجادل في إفلاس التعليم في بلادنا، فالحقائق في هذا المجال تفقأ الأعين، وهناك شبه إجماع وطني على ضرورة استعجالية لإعادة النظر في السياسة التعليمية لبلدنا، وهو ما يطرح ضرورة فتح حوار وطني، تساهم فيه كل القوى الحية وكل المعنيين لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وجعل المنظومة التعليمية قاطرة للتنمية ودعامة لإصلاح وقيم المواطنة.

إن الحوار الوطني حول إصلاح منظومة التعليم أصبح حاجة ملحة وذات أولوية نظرا للتردي الذي تعرفه، وهو ليس ترفا فكريا بقدر ما هو ضروري وملح، فمن الممكن تأجيل شق طريق وبناء فنترة لكن لا يمكن تأجيل تعليم طفل وبناء مدرسة لأن ذلك يعني تأجيل تأهيل الإنسان وتأجيل التقدم، فوجود طفل في سن التمدريس خارج المدرسة يتطلب حالة استثناء من طرف المجتمع برتمته.

من بين أهم ملاحظتنا، كفريق فيدرالي، حول القانون المالي لـ 2013

والسعي المستمر لربطهم بوطنهم، لاعتبارات اجتماعية وإنسانية، وحفاظا على هويتهم من جهة، لكن كذلك أهميتهم في الحياة الاقتصادية الوطنية. وعلينا أن لا ننسى قضية سبنة وملييلة المحتلتين، وعليها أن تكون حاضرة بشكل مستمر في نشاطنا الدبلوماسي في إطار من الالتزام وحسن الجوار لكن ليس على حساب حقوقنا الوطنية.

ونسجل بارتياح عودة الحضور المغربي على مستوى القضايا الإقليمية خاصة في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وكذلك ما يتعلق بالساحل الإفريقي و قضية مالي. وموقعنا القوي على هذا المستوى يخدم مصالحنا الوطنية اقتصاديا وسياسيا، ويجب أن لا ننسى التهديدات الإرهابية المرتبطة بالوضع في منطقة الساحل وضرورة الحضور المغربي القوي في كل الترتيبات الدولية على هذا المستوى...
شكرا على انتباهكم.

الملحق V: تدخل الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بمناسبة مناقشة الميزانية القطاعية لوزارة الخارجية

السيد الرئيس،

يفرض علينا عالم اليوم العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية، من تم يكنسي العمل الدبلوماسي أهمية قصوى في الدفاع عن المصالح العليا لبلادنا. وإنما لا نختلف حول العديد من القضايا التي تدخل ضمن هذا الإطار، حيث لا وجود لأغلبية حكومية أو معارضة لسياستها لما يتعلق الأمر بالمصالح العليا للوطن. ومن هذا المنطلق، فإن قضية وحدتنا الترابية تنصدر انشغالاتنا السياسية، كما يهمن كثيرا أن تكون صورة المغرب الخارجية كما نريد جميعا لا تشوبها شائبة.

وإذا كنا نعتبر في الفريق الفيدرالي أن المبادرة المغربية باقتراح منح حكم ذاتي للأقاليم الجنوبية المغربية في إطار السيادة الوطنية، يشكل أساسا جادا وذي مصداقية لحل تفاوضي سيؤدي لا محالة إذا صفت النفوس إلى حل عادل ودائم. فإننا نطالب الحكومة بإيلاء أهمية بالغة للدبلوماسية الشعبية ومنها على الخصوص الدبلوماسية النقابية في كسب التأييد الدولي الواسع.

لذلك، لا بد من التقدم، وبأسرع وقت ممكن، في إرساء نظام الجهوية المتقدمة، كخيار لإصلاح وتطوير بنات الدولة وترسيخ التنمية المندمجة، والتي فضلا عن كونها ستشكل تغييرا جذريا في أنماط الحكامة الترابية، فإن مشروع الجهوية المتقدمة بهم بصفة خاصة الأقاليم الجنوبية للمملكة التي ستستفيد من نفس الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها الجهات الأخرى في إطار حكامه جيدة تسمح بالتوزيع العادل للاختصاصات والإمكانات بين المركز والجهات.

السيد الوزير،

إن إطالة أمد النزاع يفاقم المعاناة الإنسانية للمغاربة المحتجزين في تيندوف، مما يجعلنا نؤكد على ضرورة التحرك العاجل للمنتظم الدولي لأجل

المنظور وانطلاقا من مسؤوليتنا كفريق يمثل المأجورين، فإننا سنصوت ضد ميزانية القطاع وسنعمل بكل الوسائل المشروعة من أجل المساهمة في إنقاذ منظومة التعليم ببلادنا. ونطالب الحكومة بإقناذ ما يمكن إقناذه لتفادي الاحتقان الذي يعرفه قطاع التعليم من خلال الإنصات والحوار والاعتراف بالخطأ لأن الاعتراف بالخطأ فضيلة.

الملحق IV: تدخل فريق التحالف الاشتراكي في قطاع الخارجية والتعاون

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التحالف الاشتراكي في إطار مناقشة الميزانيات القطاعية التابعة للجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني، وسنركز على قطاع و احد وهو قطاع الخارجية نظرا لضيق الوقت.

ولاشك أن المحور الرئيسي لسياستنا الخارجية هو قضية وحدتنا الترابية، وتحمل وزارة الشؤون الخارجية مسؤولية كبرى بخصوص هذا الملف المصري لوطننا. ونود أن نسجل أن السيد الوزير يتحرك بشكل مكثف، لتسجيل حضور المغرب وقضيته في كل المحافل الدولية، وكذلك توطيد العلاقات مع البلدان التي تناصر بلادنا والسعي إلى علاقات جديدة مع البلدان المترددة وحتى المعارضة لمقترح المغرب لأجل الحل النهائي لهذا الملف المتمثل في الحكم الذاتي الموسع الذي ينال دعما دوليا يتسع باستمرار اعتبارا لمعقوليته وقابليته للتطبيق.

وإذا كانت تحركات السيد الوزير مكثفة ومستمرة، فإن نشاط كثير من سفارتنا بالخارج دون المستوى المطلوب من حيث الافتتاح على كل مكونات البلدان التي يتواجدون بها، خاصة المكون البرلماني ومنظمات المجتمع المدني، هذه الأخيرة التي تلعب دورا كبيرا في بعض البلدان كإسبانيا مثلا، وكذلك الهيئات البرلمانية الوطنية والقارية مثل البرلمان الأوروبي والجمعية البرلمانية لمجلس أوربا. وإذا كانت الدبلوماسية البرلمانية ضرورية لدعم العلاقات مع هذه المؤسسات البرلمانية فإن هذه الدبلوماسية يجب أن تكون مدعمة بقوة من طرف وزارة الخارجية نظرا للإمكانات المتواضعة للبرلمان بغيرته.

إننا نلح على ضرورة اشتغال سفارتنا بدينامية أكبر ليس فقط على المستوى السياسي بل كذلك على المستوى الاقتصادي وجلب الاستثمارات، فقد أصبحت المصالح الاقتصادية تلعب دورا كبيرا، إن لم يكن حاسما، في اتخاذ المواقف السياسية، مما يفرض تحركا مخططا ومستمر على هذا المستوى ومن الضروري لأجل ذلك دعم الموارد البشرية للوزارة بخبراء ومختصين قادرين على وضع الخطط وعلى التعريف أكثر بمؤهلات بلادنا الاقتصادية.

ولا بد من الإشارة كذلك إلى أهمية ملف مواطنينا المقيمين بالخارج

إقامة مستشفى ميداني في قطاع غزة، في مواجهة الهجمات التي قامت بها قوات الجيش الإسرائيلي.

كما ثمن إقامة المستشفى الميداني الطبي الجراحي الذي أقامه المغرب بمخيم الزعتري للاجئين السوريين للتخفيف من معاناة الهاربين من أهوال الحرب التي أتت على الأخضر واليابس. كما ثمن زيارة صاحب الجلالة الملك محمد السادس لهذا المستشفى.

السيد الوزير،

إن خطوات ومبادرات من هذا النوع ليست مطلوبة فحسب، بل على الحكومة القيام بمبادرات وخطوات أخرى لتعزيز علاقة بلادنا ببلدان العالم عموما وبالبلدان العربية خصوصا.

وفي هذا السياق، ندعو الحكومة لوضع إستراتيجية واضحة في مجال الدبلوماسية، مبنية على إشراك كل مكونات المجتمع (أحزاب و نقابات وبرلمان ومجتمع مدني) في بناء دبلوماسية قوية، وتمكينها من المعلومات الضرورية والمهينة. ونخص بالذكر الدبلوماسية النقاية كأداة أبانت عن قدرتها على المواجهة والإقناع في عدد من المنتقيات النقاية والاجتماعية الدولية رغم الإمكانات المحدودة وضعف الدعم الرسمي.

السيد الوزير،

إننا في الفيدرالية الديمقراطية للشغل، رغم شح الإمكانيات لا ندع أي فرصة تمر علينا في المؤتمرات الدولية التي يحضرها إخواننا دون استحضار المعاني الكبرى للوطنية ودون التأكيد على ثوابتنا الوطنية كعهد للدولة المغربية. ونحتاج اليوم كمؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية ومجتمع مدني ومواطنين أن نصرح عاليا بقدرتنا على الدفاع والاعتزاز بكل ما أوتينا من قوة بثوابتنا الوطنية وبوحدتنا الترابية، ومواجهة كل المؤامرات التي تحاك من طرف الخصوم لثني المغرب عن المضي قدما في اختياراته الديمقراطية.

ولابد من الإشارة كذلك إلى أهمية ملف مواطنينا المقيمين بالخارج والسعي المستمر لربطهم بوطنهم، لاعتبارات اجتماعية وإنسانية، وحفاظا على هويتهم من جهة، لكن كذلك أهميتهم في الحياة الاقتصادية الوطنية.

وعلىنا أن لا ننسى قضية سبنة ومليبية المحتلن وعليها أن تكون حاضرة بشكل مستمر في نشاطنا الدبلوماسي في إطار من الالتزام وحسن الجوار، لكن ليس على حساب حقوقنا الوطنية.

ونسجل بارتياح عودة الحضور المغربي على مستوى القضايا الإقليمية، خاصة في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وكذلك ما يتعلق بالساحل الإفريقي وقضية مالي. وموقعنا القوي على هذا المستوى يخدم مصالحنا الوطنية اقتصاديا وسياسيا، ويجب أن لا ننسى التهديدات الإرهابية المرتبطة بالوضع في منطقة الساحل وضرورة الحضور المغربي القوي في كل الترتيبات الدولية على هذا المستوى.

شكرا على انتباهكم.

وضع حد لهذه المعاناة ضد الاحتجاز وحرية التعبير ومنح أبناء الصحراء حق العودة طبقا لمواثيق حقوق الإنسان ومقتضيات القانون الدولي الإنساني وكشف الحقيقة كاملة في مخيمات تندوف من اختطاف وتعذيب واختفاء قسري ومن متاجرة في مصير السكان.

إننا نأمل أن يعي أشقاؤنا الجزائريون ومعهم الانفصاليون أن استمرار هذا النزاع المفتعل من شأنه إعاقة بناء المغرب العربي ككتل إقليمية في مواجهة المنافسة التي تفرضها العولمة. لذلك، نتمنى أن يستجيب حكام الجزائر للمبادرة المغربية كخطوة لإيجاد تسوية سياسية وإنهاء النزاع الذي عمر طويلا دون مبرر معقول.

السيد الرئيس،

رغم الشراكة المتعددة الأبعاد مع الشريك الإسباني، فإننا لا يمكننا السكوت إلى ما لانهاية عن وضعية مدينتينا السليبتين سبنة ومليبية والجزر الجعفرية. لا ينبغي أن نياس من المطالبة بتصفية آخر معاقل الاستعمار في إفريقيا. وفي هذا الإطار، على الحكومة دعوة نظيرتها الإسبانية من أجل إعمال الحكمة في إنهاء احتلالها للمدينتين المغربيتين سبنة ومليبية.

وعلى نفس النهج فإن دبلوماسيتنا الوطنية مطالبة بمواصلة العمل من أجل تعزيز الحضور المغربي السياسي والاقتصادي في إفريقيا والعمل على بناء المغرب العربي والبحث عن أنجع السبل لتعزيز العلاقات بين الدول العربية على طريق بناء السوق العربية المشتركة.

بالموازاة مع ذلك، فإننا مطالبون، بحكم موقعنا الجغرافي وعلاقتنا التاريخية مع أوروبا وحكم الدور الذي اضطلعت به بلادنا في الحوض المتوسطي، بالعمل على تعزيز الموقع الذي تحتله بلادنا في الفضاء الأورومتوسطي. إن مسعى المغرب، هذا، تفرضه عوامل التاريخ والمصالح الإستراتيجية وعامل القرب الجغرافي والمبادلات البشرية مع أوروبا.

ولن يعطينا هذا الخيار الاستراتيجي من ضرورة مواصلة تعزيز علاقاتنا مع البلدان الإسلامية، ومع القوى الصاعدة في آسيا ومع بلدان أمريكا الشمالية، كندا والولايات المتحدة على الخصوص التي تربطنا بها علاقات إستراتيجية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إننا نثمن موقف المغرب في حسن تعامله مع الملفات الساخنة في منطقة الشرق الأوسط من خلال الحضور الدبلوماسي في اللقاءات العربية الرفيعة المستوى، كما نثمن على الخصوص القرار الملكي بالتضامن الإنساني عبر مستشفيات ميدانية للتقليل من معاناة كل من الشعب السوري والفلسطيني اللذان مرا بأزمات تسببت في خسائر بشرية وفي ضحايا يحتاجون لتدخل طبي عاجل.

إننا نثمن الخطوة التضامنية الميدانية المغربية مع إخواننا الفلسطينيين في